فرح
نشرة فصلية إعلامية تصدر عن رابطة أصدقاء كمال جنبلاط
«بعضهم يستجدي الألم، ويمتّع نفسه بالشقاء لكي يصل... ولكن طريق الفرح هي أكمل وأجدى... كل شيء هو فرح... هو فرح»
رابطة أصدقاء كمال جنبلاط
FRIENDS OF KAMAL JOUMBLATT ASSOCIATION
www.kamaljoumblatt.com

فرح

العدد 107 شباط 2026

رابطة أصدقاء كمال جنبلاط

المحتوى

ملح الارض **عباس خلف**

منطقة الشرق الأوسط على فوهة بركان .... فما مصير لبنان ؟

مع الأحداث **سعيد الغز**

النظام العالمي : بعد مرحلة القطب الوحيد ، تبرز مرحلة الزعيم الأوحد

مقال سياسي **د.ناصيف حتي**

اشتداد الخلافات في البيت الغربي .... اليوم التالي

(نشر في جريد الشرق الأوسط بتاريخ 2026/2/8)

مقال اقتصادي

لا تصدّقوا أرقام لموازنة **د. غسان العياش**

(نشر في موقع أساس ميديا بتاريخ 2026/2/5)

دراسات وتحليلات :

- ايران المحشورة بين الدور والموقع
د. رضوان السيد – موقع اساس ميديا في 2026/2/10
- اميركا والصين ... منافسة صعبة
ستيفن راينر – نيويورك تايمز – عن جريدة الشرق الأوسط في 2026/2/12
- مؤتمر ميونيخ... عوالم متناطحة

أحمد محمود عجاج – جريدة الشرق الاوسط – 2026/2/17

- نظام عالمي جديد وأوروبا تقطع إجازتها من التاريخ!

خالد أبو بكر – جريدة بوابة الشروق المصرية – 2026/2/17

- الجذورالفكرية لحركة ماجا واليمين الجديد في الولايات المتحدة الأمريكية

د. دينا شحاتة- مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

نافذة على فكر كمال جنبلاط

- **آراء ومواقف**

- المعنى الحقيقي للإستقلال
- العالم يعيش أزمة في وضع الديمقراطية السياسية

- **من اقواله :**
  - الى اين نحن سائرون ؟
  - قلق حول مصير شبابنا وطلابنا
- **مطالب ومشاريع إصلاحية**
  - المفهوم السليم للديمقراطية السياسية يستدعي تطوير النظام البرلماني القائم في لبنان
- **علوم وتكنولوجيا :**
  - كيف يصنع الذكاء الإصطناعي وهم الفهم
    عن جريدة النهار في 2026/2/4
- **صحة وغذاء**
  - ما الذي يريد الأطباء أن تعرفه عن المكملات الغذائية عن جريدة الجمهورية في2026/2/4
  - **من اقوال الصحف اخترنا لكم :**

- العرب بين ايران واسرائيل
  مصطفى الفقي – جريدة الشروق في 2026/2/10
- قرارات لا تكتمل ومواقف بين بين
  رفيق خوري – جريدة نداء الوطن في 2026/2/12
- الحزب والعاصفة و«البيت اللبناني«

غسان شربل – جريدة الشرق الاوسط – 2026/2/23

- ترامب وهذا النوع من السلام!

عبد الله السناوي – جريدة بوابة الشروق المصرية – 2026/2/22

- أولويات وخيارات متناقضة أمام العالم

إياد أبو شقرا – جريدة الشرق الاوسط – 2026/2/22

- تسرّع من وتيرة هدم منازل الفلسطينيين في المناطق "ج"

عميرة هاس - مراسلة المناطق الفلسطينية المحتلة " هآرتس "إسرائيل - 2026/2/22

ملاحظة: المقالات والدراسات التي تنشر في "فرح" تعبّر عن آراء كاتبيها

ملح الارض **عباس خلف**

منطقة الشرق الأوسط على فوهة بركان .... فما مصير لبنان ؟

في ظل مجلس ترامب للسلام في غزة وسائر بلدان الشرق الاوسط ، لا تزال المنطقة تواجه أزمات وحروب لا نهاية لها ، وتعيش اوضاعاً متفجرة تحت رحمة مختلف الإحتمالات . ولا صوت يعلّو على صوت المعركة والمنازلة المجهولة الأفق والتداعيات . حشود عسكرية لا مثيل لها ، وتهديدات عالية السقف ، توتر الأجواء ، وتراكم المخاوف. أبطالها ترامب ونتنياهو من جهة، وقادة ايران وأذرعها في العراق واليمن ولبنان من جهة ثانية . وحتى الآن يبدو أن محاولات قادة دول الخليج العربية ومصر والأردن وتركيا ، اضافة الى قادة روسيا والصين والإتحاد الأوروبي ، لترجيح كفة التفاوض على كفة الصدام المدّمر وكانها أصوات في خواء الصحراء .

كل هذا يحصل على خطورته ، ولا قدرة اممية على معالجته بعد إنهيار النظام العالمي ، والتغييب المتعمد لمنظمة المم المحدة ، خاصة من جانب الرئيس ترامب الذي يتفاقم تعطيله كل يوم لمختلف مؤسساتها. وعمل على إيجاد مسار شخصي للتعاطي مع المنازعات التي تطرأ في مختلف أنحاء العالم . التهديد بالقوة لفرض الشروط وعقد الصفقات. وقبل اي شيء آخر ، حماية اسرائيل وضمان السلام والأمن لها. فمجلس ترامب للسلام ، دوره الفعلي ، لا الديماغوجي هو تحقيق السلام لإسرائيل ، وإزالة كل المخاطر والعراقيل التي قد تواجه هذه الرغبة وهذا التصميم. تابعوا قليلاً ما فرضه في وقف الحرب على غزة . ممنوع على شعب غزة ان ينعم بالسلام ، ممنوع عليه ان يقاوم ويرفض حرب الإبادة التي تواصل شنّها عليه بأبشع الوسائل ، مطلوب من الدول العربية والإسلامية معارضة اسرائيل والتنديد بإرتكاباتها بحُق الشعب الفلسطيني ومنعه من إقامة دولته المستقلة – يفرض عليها ان تكون عضوة في مجلسه لسلام اسرائيل ، والإنصياع لرغباته في التخلي عن دعم القضية الفلسطينية ، والتطبيع مع اسرائيل والعيش في ظل سلامها الإستسلامي ، ونفوذها الإقليمي حتى أي ذكر لفلسطين ممنوع كما أعلن نتنياهو في 2 شباط الحالي صراحة .

لاحظوا طلباته الأخيرة المترافقة مع تهديده ايران بحرب والصاروخي : وقف النشاط النووي والصلة لأنه يهدد اسرائيل ، وقف دعم الميليشيات التابعة لها في العراق واليمن ولبنان الذي يزعج اسرائيل.

وفي المقابل ، تهدد القيادة الإيرانية بشنّ حرب مدمرة تلهب المنطقة بكاملها حفاظاً على نظامها وأذرعها ونفوذها في محور الممانعة الذي يعاني بعد إنقطاع حلقة الوصل الرئيسية فيه سوريا. الثورة الإسلامية تبنّت عند قيامها سياسة جريئة . قيادة الإسلام السياسي ، ونشر عقائدية ولاية الفقيه. والتعهد بإزالة اسرائيل ، واخراج الولايات المتحدة من الشرق الأوسط ، والغمز من تهاون الدول العربية في مواجهة الخطر الصهيوني . ومن اجل هذا الهدف المعلن أنشأت لواء القدس ، وحركات المقاومة الإسلامية .

ومرت الأيام ، والسنوات والعقود ووصلنا الى العام 2026 ولا اسرائيل زالت ، ولا الولايات المتحدة انسحبت ولا القدس تحررت . وبدأنا نسمع تصريحات جديدة تصدر عن القيادة الإيرانية : لا نريد الحرب مع اية دولة ولكن سنشن حرباً مدمّرة في كل المنطقة . اذا حاولت اسرائيل والولايات المتحدة الإعتداء علينا مدعومين من الحركات المسلحة التي انشأناها ورعيناها ومطلوب منها اليوم المشاركة في الدفاع عن ايران ونظامها ، حتى ولو تمّ ذلك رغماً عن السلطات الرسمية في بلدان هذه الحركات ، اي لبنان والعراق واليمن.

ومما لا ريب فيه ان إلآعتراف بأن اصعب المبارزات هي تلك التي يصعب على طرفيها قبول الخسارة او الإعتراف بها احياناً يختار المجروح المكابرة ، ومضاعفة الخسائر ودفع المغامرة الى دون حدود المقامرة . فلا ترامب يرتضي صورة الرجل الضعيف الذي ينكفىء ويبدل مواقفه ولا خامنئي يستطيع إنهاء سلطته بالتنازل عن طموحات الثورة التي آلت اليه بعد قائدها الخميني الذي سبق له ان اعلن وقف الحرب بين العراق وايران ، بانه يتجرّع كأس السم لأنقاذ ما يمكن إنقاذه ويكفل استمرار النظام. وهذا ما يبقي المنطقة عالقة وعرضة على كل الإحتمالات . يصعب على الأساطيل الإنسحاب قبل الحصول على الثمن الذي يبرر تكاليف تحريكها الباهظة ، ويصعب على خامنئي ان ينحني النظام القائم في ايران علانية ، ويرضخ لإرادة ومطالب سيد الأساطيل ، دون الحصول على ما يبرر انحناؤه .

في ظل هذه الأوضاع المتدهورة والمجهولة المصير والتداعيات ، يجد لبنان الدولة نفسه في وضع لا يحسد عليه. فلا الخارج الإقليمي والدولي مأمون يبعث على الإطمئنان ، ولا الداخل المأزوم والمتعثر قادر على تجاوز الإرباك والإنقسام والتعطيل، والتخبط العالق فيه وسلبياته . وعليه رغم كل ذلك مواجهة كل المخاطر الداخلية والخارجية التي تهدد حاضره ومستقبله.

ويبقى السؤال : ما العمل لحماية لبنان ، وتحييده عن مواجهة تداعيات لا قدرة له على تحملها.

الجواب واحد لا غير: إقتناع كافة الأطراف اللبنانيين ، ان التخلي عن المصالح االفئوية والمذهبية ، والإرتباطات والتبعية ، واللقاء الصادق حول عودة الدولة مقابل الصلاحيات هو الذي يقنع الخارج على احترام القرار اللبناني ، والتعامل مع لبنان كدولة سيدة مستقلة، هو خشبة الخلاص للجميع ، فالوطن الذي لا يلتّف حوله ابناه تسهل استباحته وإخضاعه واستغلاله وفقدان استقلاله.

مع الأحداث **سعيد الغز**

النظام العالمي : بعد مرحلة القطب الوحيد ، تبرز مرحلة الزعيم الأوحد

نشهد في العالم اليوم نمطاً سياسياً عير مسبوق في التاريخ المعاصر.

ففي اعقاب الحرب العالمية الأولى (1914-1918)توافقت الدول المنتصرة ف الحرب على إقامة نظام عالمي جديد ، يمنع الحروب، وينشر السلام في العالم ، تديره منظمة عصبة الأمم المتحدة. إلاّ أن اطماع الدول الكبرى التي تجسدت في معاهدات الصلح غير العادلة بحق الدول المهزومة ، واستمرار الشهوة

بمواصلة سياسة الإستعمار خاصة في قارتي آسيا وأفريقيا ، شلّت عمل عصبة الأمم، وشهدت سباقاً للتسلح خاصة في القارة الأوروبية ، قاد الى نشوب حرب عالمية ثانية ، بدأت اوروبية، ثم تحولت الى عالمية بين العامين 1939 و 1945.

ومن جديد ، تقاسمت الدول الكبرى المنتصرة النفوذ والسيطرة على العالم . وأعلنت عن رغبتها في إقامة نظام عالمي جديد قادر على منع الحروب وإقامة السلام في العالم ، ومنح الشعوب حق تقرير المصير واختيار نظام الحكم الذي يناسبها. وقرّرت إنشاء منظمة الأمم المتحدة كاداة لتحقيق ذلك ، واحتكرت الدول الخمس الكبرى لنفسها حق "الفيتو" النقض ، وتعطيل أي قرار يصدر عن المنظمة يتعارض مع مصالحها القومية. توسعت مهام هذه المنظمة لتشمل السياسة والإقتصاد والصحة والقضايا الإجتماعية والقضائية والتعليمية والحضارية ، ولاقى ذلك ترحيباً واسعا على مستوى الشعوب في العالم ، يحررها من الإستعمار وينقذها من مخاطر الجهل والأمية والمرض ، ويفتح أمامها ابواب التقدم والازدهار. غير ان هذه الأمال سرعان ما بدات تتلاشى مع الإنقسام الكبير بين الدول الكبرى ، وظهور معسكرين متناقضين المعكسر الغربي الرأسمالي ، والمعسكر الإشتراكي الشرقي، وظهور الاحلاف العسكرية ، وعودة سباق التسلح ، واستخدام اساليب الترهيب والترغيب على الدول المتوسطة والصغيرة للإنضمام لهذا المعسكر أو ذاك . هذا الإنقسام حمل عنوان الحرب الباردة ، وكان من نتائجه نشوب حروب إقليمية أثمرت تقسيم المانيا وكوريا وفيتنام ، وإقامة دولة اسرائيل العنصرية في فلسطين على حساب الشعب الفلسطينين وحقوقه المشروعة ، وما تلا ذلك من سلسلة من النزاعات والحروب في العالم العربي والشرق الأوسط لا تزال تتكرر حتى اليوم .

وفي مواجهة هذه الأحداث والكثير غيرها ، عطلت المصالح الخاصة للدول الكبرى ، قدرة منظمة الأمم المتحدة عنن تنفيذ القرارات التي تصدر عنها حول هذه الأحداث عن طريق استخدام حق الفيتو.

وها نحن اليوم في مطلع العام 2026 ، لا تزال النزاعات والحروب تتواصل : حرب روسيا على اوكرانيا ، عدوان اسرائيل عل العديد من دول المنطقة وحروب التدمير والإبادة بحق الشعب الفلسطيني . والنزاعات الداخلية تتفاقم في لبنان وسوريا والعراق واليمن والسودام والصومال وليبيا وغيرها.

واخيراً ، مع عودة الرئيس ترامب الى البيت الأبيض الأميركي ، تبدلت امور كثيرة تمحورت كلها حول شخص الرئيس ترامب.

ففي الداخل الاميركي مارس الحكم بالقرارات التنفيذية دون أي اعتبار للدستور وللمؤسسات الدستورية على اختلافها السياسية منها والإقتصادية والدفاعية والقضائية والإجتماعية والصحية والتعليمية . ويستعمل دائماً عبارة " انا اريد ن انا اقرر" وعلى الجميع الرضوخ والتنفيذ ، ويهدد كل من يعارضه ، مبرراً أفعاله بانها وحدها تعيد الولايات المتحدة لأن تكون الأقوى والأقدر والأحق في العالم . ترامب يعتقد ان القيادة قرار والردع فعل ، والإستقرار يولد من الخوف ، والمؤسسات ادوات تنفيذ لا قيود. رئاسته لا تؤمن بالإقناع ولا تنتظر الإجماع ، وتمارس السلطة بوصفها غاية ووسيلة في آن انصاره يرون فيه قائداً حاسماً وخصومه يرون فيه خطراً متراكماً.

اما تعامل ترامب مع الخارج ، سواء مع الدول الحليفة او الصديقة او حتى المنافسة والمعارضة ، فينطلق من مبدأ : اعطوني ما اريد لتحصلوا على السلام ، وإلاّ فالويل والالثبور وعظائم الأمور: فرض العقوبات والرسوم الجمركية ، التهديد باستخدام القوة ، بل استخدامها . المؤسسات الدولية التي تحكم وتدمر الشؤون الدولية فاشلة ، أنسحب من معظمها (56مؤسسة) العدالة الدولية أنشيء لهذا الغرض على قضاتها عقوبات. الحروب ستتواصل في العالم إذا لم أتحرك لوقفها وفرض السلام.

واخيراً في دافوس ، طاب له ان يسجل انتصاره الأكبر: انشاء مجلس السلام العالمي ، برئاسته مدى الحياة ، وباحتكار حق القرار النهائي فيه ، جميع الأعضاء ، المدعوين للمشاركة فيه مدعوون ليكونوا مجرد شهود على ما يريده ويقرره ، وكل معارض له مهدداً بالطرد من المجلس. بهذا المجلس كتب ترامب نهاية النظام العالمي القائم ، ليحل سجله نظام الرئيس الأوحد والزعيم الأوجه للعالم امبراطور مطلق الصلاحيات على غرار اباطرة روما وفرض السلام الروماني على العالم في التاريخ القديم.

هذا التاريخ ، لمن يريد ان يتذكر ، لا يسجل سقوط القوى عند ذروتها ، بل عند لحظة سؤ ادارتها لمصادر قوتها ، الولايات المتحدة اليوم امام اختبار حقيقي : إمّا حماية مصادرة قوتها ، وإمّا الاستمرارفي استهلاكها ومن المعروف ان مصادر قوة الولايات المتحدة ثلاثة:

1- شبكة التحالفات التي اقامتها بعد الحرب العالمية الثانية والنظام العالمي الذي رعته واستضافت ادارته .
2- فتح باب الهجرة التي ساعدتها على استقطاب العقول والطاقات التي مكنت من جعل الولايات المتحدة القوة الأعظم في السياسة والسلاح والعلوم والتكنولوجيا والإقتصاد والمال.
3- احتضانها لأفضل الجامعات ومراكز الأبحاث في العالم وهذه كلها اليوم مردّوة في عهد رئاسة ترامب ، فأي مصير لها وللعالم مع هذه القيادة النرجسية.

مقال سياسي **د.ناصيف حتي**

اشتداد الخلافات في البيت الغربي .... اليوم التالي

(نشر في جريد الشرق الأوسط بتاريخ 2026/2/8)

تمر العلاقات في «البيت الغربي»، وتحديداً الأطلسي، بين الولايات المتحدة من جهة والدول الأوروبية الغربية، بشكل عام، من جهة أخرى، في مرحلة يمكن وصفها بالتوتر الناتج عن خلافات في الرؤية الاستراتيجية للنظام العالمي الذي هو في صدد التبلور: نظام ما بعد انتهاء ما عرف بـ«لحظة الأحادية الأميركية»، خصوصاً مع إدارة ترمب التي تعتنق عقيدة استراتيجية تقوم على الأحادية الحادة، ومنطق دبلوماسية الصفقات، على حساب ما يفترض أن تكون رؤية غربية أطلسية مشتركة للأولويات والتحديات الدولية، وكيفية التعامل معها.

حرب أوكرانيا المستمرة، ولو بدرجات مختلفة من الحدة، كشفت عن هذا الاختلاف، فرغم الأولوية الاستراتيجية لهذه الحرب من المنظور الأوروبي، إذ تقع في «المسرح الأوروبي»، فإن موقف الحليف الاستراتيجي الأميركي جاء صادماً، كونه اتجه لاعتناق سياسة براغماتية للتوصل إلى تسوية سلمية مع الجار الروسي، مظهراً أساساً أن أوكرانيا لا تحظى بأولوية في الأهداف الاستراتيجية الأميركية.

وإذا كانت الوقائع والمعطيات الموضوعية تذكر الأوروبيين بأنهم غير قادرين على الاستمرار في توفير كل أوجه الدعم المطلوب والمتزايد لأوكرانيا، لعدم الانكسار أو الاستنزاف الكلي أمام موسكو، دون الدعم الأميركي، فإن الرسالة الأميركية كانت واضحة فيما يتعلق بحدود الدعم وسقفه السياسي، والتوجه نحو العمل لبلورة تسوية، دون أن يشارك في صياغتها الحليف الأوروبي في البيت الغربي. من أهم دروس هذه الحرب المستمرة وكيفية وقفها، اختلاف الأولويات في قضايا استراتيجية أساسية بين واشنطن والأوروبيين.

أزمة أميركية أوروبية أقوى انفجرت حول جزيرة غرينلاند التي هي ضمن السيادة الدنماركية، وذات الأهمية الاستراتيجية في منطقة القطب الشمالي، مع مطالبة واشنطن بالاستحواذ على هذه الجزيرة. وقد حاولت ذلك عام 1946، وتمت تسوية المسألة حينذاك عبر اتفاق دفاعي عام 1951 مع الدنمارك يسمح لواشنطن بأن تكون لها قواعد عسكرية مختلفة في الجزيرة. الاتفاق حول غرينلاند الذي تم التوصل إليه، ومن غير المؤكد أنه سيطوي صفحة الأزمة بين واشنطن وحلفائها، قوامه التزام الحلف الأطلسي بالدفاع عن القطب الشمالي وإجراء مفاوضات بين الولايات المتحدة والدنمارك حول غرينلاند للتوصل إلى صيغة جديدة حول هذه المسألة العائدة بقوة مع ترمب. البعض يعدّ أن هذه التسوية بمثابة عملية شراء وقت ما دام الرئيس الأميركي متمسكاً بموقفه. وقد يتم إقناعه بصيغة متطورة من حيث الامتيازات العسكرية والأمنية لواشنطن عن تلك القائمة حالياً، ليتراجع عن هذا الموقف، فكل السيناريوهات ممكنة.

مؤتمر دافوس الأخير عكس بشكل واضح الخلافات في البيت الغربي الأطلسي. خلافات في الرؤى والأولويات وليست خلافات ثانوية يمكن احتواؤها بسهولة أو بإظهار بعض المرونة من هذا الطرف أو ذاك. ترمب ركز على منطق القوة وعقد الصفقات الثنائية على حساب التعاون المتعدد الأطراف، خصوصاً في «البيت الغربي الواحد»، البيت الآخذ في التفكك.

رئيس وزراء كندا، الدولة الجارة والحليفة التاريخية لواشنطن، دعا إلى تعزيز واستنهاض دور «القوى المتوسطة» والتعاون فيما بينها. ويحاول بذلك تقديم رؤية جديدة لإدارة العلاقات الدولية في نظام دولي ما زال، كما أشرنا، في دور التشكل.

رئيسة المفوضية الأوروبية صرخت في دافوس: «عاشت أوروبا»، بما يحمله هذا الشعار من دعوة لدور جديد، في لحظة تعيش فيها أوروبا أزمات داخلية متعددة الأوجه والأبعاد في السياسة والاجتماع والاقتصاد. وتتعرض كل يوم لتهديدات بحرب اقتصادية من الحليف الأميركي، فيما نجحت مؤخراً في تحقيق إنجاز اقتصادي استراتيجي كبير على الصعيد الدولي، من خلال توقيع اتفاقية تعاون تجاري مع مجموعة «المركوسور» في أميركا الجنوبية. اتفاقية ذات أبعاد استراتيجية اقتصادية وتجارية كبيرة، نظراً للثقل الديمغرافي والاقتصادي والجغرافي الذي يشكله الطرف الأميركي الجنوبي.

تطورات في أشكالها وأبعادها المختلفة تحمل مؤشرات، وتشكل سمات للنظام الدولي الجديد، الذي هو في طور التبلور.

مقال اقتصادي

لا تصدّقوا أرقام الموازنة **د. غسان العياش**

(نشر في موقع أساس ميديا بتاريخ 2026/2/5)

إذا كانت الحكومة تعتبر إقرار قانون الموازنة "حدثاً سعيداً" وخطوة إيجابيّة تُحسب لها في خانة المنجزات، فإنّ تزامن هذا الحدث مع صدور التقرير النصفيّ (نصف السنة) للبنك الدوليّ عن الاقتصاد اللبنانيّ، يضع كلّ منجزات الدولة في السنة الماضية في إطارها الواقعيّ المحدود.

سلّط "المرصد الاقتصاديّ اللبنانيّ"، الذي يصدر دوريّاً عن مكتب البنك الدوليّ في بيروت، الضوء على مؤشّر يغني عن سلّة واسعة من التحليلات والأرقام. أشار إلى بلوغ النموّ الاقتصاديّ في لبنان سنة 2025 مستوى 3.5%، بدلاً من التوقّعات السابقة التي تنبّأت بتحقيق الاقتصاد اللبنانيّ في السنة الماضية نموّاً في حدود 5.%

لا ينطلق هذا النموّ، الذي اعتبره البنك الدوليّ "خطوة متواضعة في مسار التعافي الطويل الأمد"، من الصفر، بل من مستوى شديد التدنّي. إذ بلغ انكماش الناتج المحلّيّ الإجماليّ سنة 2024 7.5%، بسبب الحرب الإسرائيليّة على لبنان وانعكاساتها الاقتصاديّة. هذا يعني أنّ نتائج الاقتصاد اللبنانيّ في العام السابق كان يجب أن تكون أفضل ممّا وصلت إليه، وأنّ النموّ الذي قد يتحقّق في العامين السابق والحاليّ معاً لن يتمكّن، على الأرجح، من إعادة حجم الاقتصاد اللبنانيّ إلى ما كان عليه سنة 2023.

انفصام بين الأرقام والواقع

عندما نستذكر النتائج الاقتصاديّة البالغة السوء لسنة 2024، سنة التدمير الإسرائيليّ وحرب الإسناد، يبدو غريباً أن تتباهى وزارة الماليّة بالأرقام التي نشرتها عن إيرادات ونفقات السنة المذكورة وما نتج عنها من فوائض، وتعلن أنّ فائض الرصيد الأوّليّ بلغ خلالها 1.5% من الناتج المحلّيّ الإجماليّ، وهو فائض يتجاوز أعلى التمنّيات بالنسبة للماليّة العامّة في لبنان منذ زمن بعيد. هذا يضعنا أمام حقيقة صادمة هي الانفصام بين أرقام الماليّة العامّة وبين واقع الاقتصاد اللبنانيّ.

لم تعد ماليّة الدولة اللبنانيّة أداة صالحة لتحليل وفهم الواقع الاقتصاديّ اللبنانيّ، ولا تعكس مطلقاً حقيقة الوضع الماليّ للدولة اللبنانيّة.

قد يُقال يوماً إنّ دولة لبنان الكبير التي ولدت على درج قصر الصنوبر انهارت عندما استساغت دولتها إرضاء شعبها بأرقام مغشوشة

موازنة الدولة لها وظائف متعدّدة، من أبرزها أنّها تعكس سياسة الدولة الاقتصاديّة والاجتماعيّة للعام الآتي. لكنّ الأهمّ من ذلك أنّها تُظهر واقع ماليّة الدولة بدقّة وشفافيّة أمام البرلمان والرأي العامّ والأسواق المحليّة والخارجيّة والمؤسّسات الدوليّة. إنّها، في البلدان الطبيعيّة، أهمّ أداة بيد المستثمرين والمقرِضين تساعدهم على اتّخاذ قراراتهم المستقبليّة.

في قراءة وزير الماليّة ياسين جابر لنتائج سنة 2025، التي بُني على أساسها مشروع موازنة العام الجاري، ورد أنّ ماليّة الدولة حقّقت فائضاً في 11 شهراً من العام السابق بلغ 1.5 مليار دولار، وهو رقم غير دقيق لأنّه يخفي التزامات كبيرة على الدولة ولا يأخذها بعين الاعتبار.

بمعنى آخر، لكي تحافظ الحكومة على هذه الصورة الزاهية، لكن المغايرة للواقع، نسجت موازنة 2026 على قاعدة إخفاء التزامات أساسيّة ستترتّب على الدولة بغية الوصول إلى توازن موعود، وموهوم، بين النفقات والإيرادات.

تجاهلت الموازنة (المتوازنة؟!) وعود الحكومة للمتقاعدين بزيادة مخصّصاتهم خلال شهر شباط الجاري وما يستتبع ذلك حكماً من زيادات لسائر المتقاعدين، ومن بعدهم لموظّفي القطاع العامّ. تجاهلت أيضاً أقساط ديون والتزامات تجاه مؤسّسات عامّة، أبرزها وأهمّها الصندوق الوطنيّ للضمان الاجتماعيّ، والدين المترتّب ثمناً لشحنات النفط العراقيّة، إضافة إلى فوائد اليوروبوندز، التي بلغ رصيدها حاليّاً 48.8 مليار دولار. لا يمكن إغفال الديون وفوائدها حتّى لو كانت الدولة متوقّفة عن تسديد ديونها لأنّها لن تستطيع التهرّب من هذه الأعباء إلى ما لا نهاية.

لم تعد ماليّة الدولة اللبنانيّة أداة صالحة لتحليل وفهم الواقع الاقتصاديّ اللبنانيّ، ولا تعكس مطلقاً حقيقة الوضع الماليّ للدولة اللبنانيّة

سلسلة هزّت ماليّة الدّولة

في لحظة من اللحظات، التهبت حماسة النوّاب على وقع صيحات المتقاعدين وشتائم كبيرهم المغوار، فأرادوا إعطاء زيادات للموظّفين والمتقاعدين بصورة ارتجاليّة، لو لم يصرخ وزير الماليّة في وجوههم مذكّراً إيّاهم بكارثة سنة 2017 عندما أُقرّت سلسلة الرواتب من دون اعتبار للأرقام. وقتها اهتزّت سلسلة الجبال الشرقيّة والغربيّة، فانهارت ماليّة الدولة ولحقها سعر الصرف وودائع اللبنانيّين في المصارف، ثمّ الاقتصاد اللبنانيّ ككلّ.

قد يُقال يوماً إنّ دولة لبنان الكبير التي ولدت على درج قصر الصنوبر انهارت عندما استساغت دولتها إرضاء شعبها بأرقام مغشوشة.

دراسات وتحليلات :

- ايران المحشورة بين الدور والموقع

د. رضوان السيد – موقع اساس ميديا في 2026/2/10

كان مقتل المرشد الأعلى علي خامنئي حدثاً يفوق الهزّة التي أحدثها مقتل حسن نصرالله. من هو خامنئي؟ لماذا أقدموا على قتله وتتبّع كلّ القيادة الإيرانيّة…

تنحشر إيران تاريخيّاً بين الموقع والدور، فالهضبة الإيرانيّة حين تتوحّد تُقيم دولةً كبرى ثمّ إمبراطوريّة. لكن في العصر الحديث انكمشت وقامت فيها دولة وطنيّة. وجاء عهد الملالي (1979) ليعيد المدّ الإمبراطوريّ باتّجاه دول الجوار. وأعانتهم على الامتداد إرادة الأميركيّين إحلال إيران والإخوان محلّ السلطات العربيّة. ينقلب الوضع الآن ويُراد إرغام إيران على العودة للداخل: فهل ينكمش النظام أم ينكسر؟

نسي العالم المواجهة الإيرانيّة – العربيّة لأكثر من عقدين، وتحوّلت المواجهة إلى صراع بين أميركا وإيران بمشاركة إسرائيل، أو العكس بين إسرائيل وإيران بمشاركة أميركيّة.

ظللت منذ التسعينيّات من القرن الماضي حتّى عام 2022، عندما توسّطت الصين بين المملكة العربية السعوديّة وإيران من أجل عقد مصالحة بينهما، أكتب عن الاندفاع الإيرانيّ لتفكيك دول الجوار العربيّ أو تقسيمها ونشر المذهبيّة والحزبيّة فيها. جمعت المقالات العشرين وأعمال المؤتمرات في كتابٍ (2014، 2017) سمّيته: "العرب والإيرانيّون وعلاقات الزمن الحاضر". وكنت في مطالع القرن الحادي والعشرين قد ترجمت إلى العربيّة كتاب روي متحدة (1986) "بردة النبيّ.. الدين والسياسة في إيران" لفهم الشخصيّة الإيرانيّة وسرّ سلطة رجال الدين.

تنحشر إيران تاريخيّاً بين الموقع والدور، فالهضبة الإيرانيّة حين تتوحّد تُقيم دولةً كبرى ثمّ إمبراطوريّة. لكن في العصر الحديث انكمشت وقامت فيها دولة وطنيّة

مشكلات بنيويّة واستراتيجيّة

شغلني بالفعل إصرار سلطات الملالي على تخريب دول الجوار، وما عاد يمكن تعليل ذلك بحرب صدّام الذي شنّت أميركا الحرب عليه عام 2003 فأزالت نظامه السياسيّ وخرّبت البلاد بمساعدة إيران وبسيطرة ميليشياتها عليها حتّى اليوم. وعندما كنّا نذكّر أصدقاءنا الإيرانيّين بما يحدث في لبنان والعراق وسورية، كانوا يجيبون إجابات متنوّعة مثل: لا ذنب لإيران فأنصارها المتحمّسون من تلك البلدان هم الثائرون، أو كانوا مظلومين وقد ثاروا من أجل العدل والمواطنة، أو لا بدّ من هذا التحشّد لإحياء ما أماته العرب في قضيّة فلسطين، وأخيراً: لا عذر للضعفاء لأنّهم يجنون على أنفسهم.

منذ عام 2022 بعد المصالحة تغيّر الكثير الكثير: ضُربت أقوى التنظيمات الإيرانيّة ("حماس" و"الحزب")، وخرجت كلّ الميليشيات الإيرانيّة من سورية، وما عاد أنصار إيران بالعراق يستطيعون تشكيل حكومة إذا لم تكن أميركا موافقةً عليها، وفي حرب الاثني عشر يوماً تبيّن أنّ إيران لا تستطيع الدفاع عن نفسها بسبب تفوّق القوّة القاهرة.

نتيجة ذلك كلّه انتظر الجميع أن تتغيّر إيران لجهة التعامل مع شعبها، التعامل مع الملفّ النوويّ، والتعامل مع دول الجوار. بيد أنّ شيئاً من ذلك لم يحدث حتّى الآن. في المفاوضات مع أميركا ما يزال الخلاف على التخصيب. ومع دول الجوار ما يزالون يريدون ارتهان العراق ولبنان بالسلاح والنفوذ والمخدّرات واستصفاء الأموال. أمّا بالداخل فكلّ يوم تُصرّح جهات عن زيادة أعداد القتلى آلافاً في الاضطرابات التي بدأت الشهر الماضي. إنّ هذا يعني أنّ شيئاً لم يتغيّر وإن ضعفت إيران وميليشياتها كثيراً، وربّما لم تعد تقوى على القتال أو الردّ اللائق بدولة تعتبر نفسها كبرى.

لدى إيران مشكلات بنيويّة ولديها بالأولويّة مشكلات استراتيجيّة. منذ عدّة مئات من السنين إن لم يكن أكثر وإيران منحشرة بين الموقع والدور. الهضبة الإيرانيّة الضخمة والشاسعة إذا توحّدت تحت سلطة واحدة تصبح دولةً كبرى. ولذلك استطاعت "الكسراويات" في تاريخ إيران إنشاء إمبراطوريّات انطلاقاً من الهضبة. على الفور، وبعد توحيد الهضبة أيّام الأخمينيّين والساسانيّين، طمحت إلى دورٍ أكبر فتوسّعت باتّجاه العراق والبحر المتوسّط حتّى مصر، وتوسّعت باتّجاه آسيا الوسطى والقوقاز، ومن الطرف الآخر باتّجاه شبه القارّة الهنديّة.

انتظر الجميع أن تتغيّر إيران لجهة التعامل مع شعبها، التعامل مع الملفّ النوويّ، والتعامل مع دول الجوار. بيد أنّ شيئاً من ذلك لم يحدث حتّى الآن

البلاء الأعظم؟

مع التوسّع الاستراتيجيّ حدث التوسّع الثقافيّ، فصارت اللغة الفارسيّة القديمة والوسيطة سائدة في أكثر الأصقاع. حتّى الانكماش في ظلّ الإسلام ما استمرّ طويلاً، وعادت سلالات إيرانيّة وتركيّة من الشرق لتسيطر على بغداد وما وراءها. وجاء الانكماش الأوّل في عهود الإسلام بسيطرة المغول والتتار على ديار الإسلام على حساب الشعب الإيرانيّ. وفي زمن الاستعمار وقيام الدول الحديثة، كانت إيران مهيضة الجناح حتّى استعادت قوامها أيّام الشاهنشاهَين الأب والابن في القرن العشرين. لكنّها لم تخرج عن كونها دولةً وطنيّةً متوسّطة، إلى أن بدأت توسّعها الكبير بعد الثورة الإسلاميّة عام 1979.

في عهد ولاية الفقيه اجتمعت لها عدّة عوامل مغرية: سلطة الملالي الذين لا يؤمنون بالحدود في دار الإسلام، وذكريات التاريخ الذي كانت السيطرة فيه تمتدّ في الشرق والغرب، والعامل الثالث حاجة الولايات المتّحدة إليها لإزاحة الأنظمة التي كانت أميركا تريد إحلال الإسلامويّين محلّها، ومن إيران إلى الإخوان!

الجديد في التصدّع والانكماش الإيرانيَّين، اللذين لم يُعترف بهما بعد، أنّ الأميركيّين الذين دعموا امتدادها في عهدَي جورج بوش الابن وباراك أوباما، بل وجو بايدن، هم الذين يشتدّون في ضربها الآن في الأطراف والقلب لتعيد ضمّ أجنحتها أو تنكسر تلك الأجنحة وتصبح مهيضة الجناح.

لا يريد العرب في الجزيرة وخارجها المساهمة في تكسير أجنحة إيران كما فعل صدّام حسين فابتلاهم البلاء الأعظم. ولذلك طلب العديد منهم ألّا تشنّ الولايات المتّحدة حرباً ثانية على إيران. لكن إذا ازدادت إيران ضعفاً فهل تكون حالات العراق وسورية ولبنان أفضل؟ لقد كانت أزمات تلك البلدان خارجيّة من إيران ومن غيرها. أمّا اليوم فقد صارت معظمها داخليّة سواء دخل الخارج أو لم يدخل. ولذلك إيران الحاليّة لم تعد مغريةً كفاية، وأمّا إذا ازدادت ضعفاً فستصبح أقلَّ إغراءً.

- اميركا والصين ... منافسة صعبة

ستيفن راينر – نيويورك تايمز – عن جريدة الشرق الأوسط في 2026/2/12

إذا أرادت أميركا منافسة الصين فإنه يتحتم عليها إصلاح اقتصادها. فقبل أسابيع في نيويورك، كنتُ ضيفاً في مأدبة عشاء جرى إعدادها لمناقشة التجارة الأميركية، حين تحولت دفة الحديث فجأةً إلى الصين.
وتباينت آراء الخبراء المرموقين من الحضور: فمنهم من أيّد مواقف الرئيس دونالد ترمب الحازمة، ومنهم من دعا إلى نهجٍ أقلّ صداميةً وأكثر تقليدية.

من ناحيتي، لستُ خبيراً في الشأن التجاري، لكنني استثمرتُ في الصين لسنوات، وكنتُ قد عدتُ لتوّي من زيارةٍ استغرقت أسبوعاً. وبعد أن استجمعتُ شجاعتي، عبَّرت عن اعتقادي بأن النهجين كليهما لن يُجديا نفعاً؛ فالصين منافسٌ قويٌّ للغاية، وقوةٌ صناعيةٌ عظمى، يصعب كبح جماحها بالسبل الدبلوماسية. أما الحلّ الحقيقيّ الوحيد، فيكمن في إصلاح الاقتصاد الأميركي، والتفوّق على الصين في عقر دارها.

يوماً بعد آخر، تزداد الحاجة إلى ذلك، لأنّ الاضطرابات التي شهدها العام الأول من ولاية ترمب أثّرت بالسلب على أميركا. إلى جانب التصنيع، تُهدد بكين الهيمنة الأميركية داخل مجموعة من القطاعات السريعة النمو، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي وتطوير الأدوية. وفي الوقت الذي حاولت واشنطن خفض الإنفاق على وظائف حكومية مهمة، مثل الوظائف في مجال البحوث الأساسية، جعلت الصين هذه الوظائف من أولوياتها الوطنية.

في الواقع، أحرزت بكين تقدماً مذهلاً في مجال الذكاء الاصطناعي. ورغم أنها لا تزال في مكانة متقهقرة عن الولايات المتحدة في مجال رقائق أشباه الموصلات المتطورة، تمتلك الصين وفرةً من عنصر أساسي آخر لنجاح الذكاء الاصطناعي: الطاقة. في الواقع، تمتلك بكين أكثر من ضعف قدرتنا على توليد الطاقة، وتدفع بعض مراكز بياناتها نصف ما ندفعه نحن مقابل الطاقة. وقد ساعدها ذلك على تطوير منتجات مثل «مانوس»، بسرعة استثنائية. برنامج ذكاء اصطناعي يُضاهي أداء «تشات جي بي تي»، وقد بيع لشركة «ميتا» بأكثر من ملياري دولار بعد زيارتي للصين بفترة وجيزة.

أضف إلى ما سبق رأس المال البشري، الذي يعد عنصراً أساسياً في نجاح بكين. هناك، التقيتُ الكثير من رواد الأعمال الشباب الذين تضاهي طاقتهم وذكاؤهم نظراءهم في «وادي السيليكون»، بمن فيهم ملياردير لا يزال ينام في مكتبه.

ورغم كل ما يُطلقه السيد ترمب من تهديدات بفرض تعريفات جمركية، فإن أميركا لا تنتصر في هذه الحرب التجارية؛ فلا يزال هذا العملاق الآسيوي يتربع على عرش أكبر مُصدّري العالم، وبلغ فائضه التجاري رقماً قياسياً قدره 1.2 تريليون دولار، العام الماضي. وتشير هذه الزيادة الإجمالية إلى أن الكثير من البضائع الصينية تمر ببساطة عبر دول وسيطة قبل وصولها إلى الولايات المتحدة. وسواء فُرضت تعريفات جمركية أم لا، يبقى الجميع بحاجة إلى البضائع الصينية.

لننظر إلى السيارات، على سبيل المثال. خلال رحلتي، قمت بجولة في شركة «شاومي»، شركة مُصنّعة لمعدات الاتصالات، أعلنت دخولها صناعة السيارات الكهربائية قبل خمس سنوات فقط. وداخل منشأة مترامية الأطراف تكاد تخلو من البشر، كانت آلات ضخمة تُشبه الديناصورات الآلية تُحرك ألواح الألمنيوم بسهولة، بينما تتحرك السيارات على خط الإنتاج. في الردهة، وقفت سيارة رياضية صفراء اللون بدا من السهل الخلط بينها وبين سيارة «بورش.«

كما زرتُ شركةً للروبوتات، حيثُ عاينت ما يشبه ألعاب الأطفال البلاستيكية تتجول، مما كشف عن مدى التقدّم الذي أحرزته الشركة نحو بناء روبوتات شبيهة بالبشر، وقادرة على أن تحل محل البشر في بعض المهام. (عام 2024، ركّبت الصين نحو تسعة أضعاف عدد الروبوتات الصناعية التي ركّبتها الولايات المتحدة.(

وبعد زيارةٍ من جهته، أعلن الرئيس التنفيذي لشركة «فورد»، جيم فارلي، الصيف الماضي، أن تكنولوجيا السيارات الصينية «متفوقةٌ بكثير» على نظيراتها الأميركية، ووصف التقدّم الصيني بأنه «أكثر شيءٍ يجبر المرء على الشعور بالتواضع رأيته في حياتي». ومن قبيل الصدفة -أو ربما ليس كذلك- أوقفت «فورد» قريباً إنتاج شاحنتها الكهربائية «إف - 150»، وتكبّدت خسائر فادحة بلغت 19.5 مليار دولار أميركي في جهودها في مجال السيارات الكهربائية.

وفي مجال تطوير الأدوية، نجد أنه قبل بضع سنوات فقط، كانت الصين لا تزال ترخص الكثير من أدويتها من شركاتٍ أجنبية. أما الآن، فقد انقلب الحال وأصبحت بكين ترخص أدويةً لدولٍ أخرى أكثر مما ترخصه منها، ناهيك بتفوقها على الولايات المتحدة في عدد التجارب السريرية.

إلا أن هذا لا ينفي أن بكين لا تزال تواجه تحديات. ولا تزال تداعيات فقاعة العقارات المتراجعة تُلقي بظلالها. ومن بين النتائج التي ترتبت على ذلك، إحجام المستهلكين عن الشراء. ومع تباطؤ النمو، ارتفعت نسبة بطالة الشباب إلى نحو 20 في المائة (ولم تنخفض إلا قليلاً). وإلى جانب ذلك، تراجع الاستثمار.

ويُشير هذا إلى وجود اقتصادين صينيين: اقتصاد محلي راكد، واقتصاد عملاق يُهيمن على التصنيع العالمي، في الوقت الذي يُحرز تقدماً هائلاً في مجالات سريعة النمو تعتمد على التكنولوجيا، والتي لطالما كانت حكراً على الولايات المتحدة.

في الواقع، أحرزت الصين هذا النجاح جزئياً من خلال نموذجها للرأسمالية الموجهة من الدولة؛ فعندما أدركت الحكومة أنها تخسر سباق الذكاء الاصطناعي، أوضحت أن اللحاق بالركب أولوية وطنية، ودعمت ذلك بالموارد المالية، وتخفيف القيود التنظيمية، وتطوير قدرات هائلة لتوليد الكهرباء. وبإمكان الأميركيين اليوم أن يعاينوا النتائج.

المؤكد أن المنافسة مع الصين ستكون صعبة، حتى في أفضل الظروف. والواضح أن أميركا بحاجة إلى إعادة النظر في سياستها الصناعية -أي كيفية توظيف مواردها الحكومية لدعم الصناعات ذات الأهمية الاستراتيجية، مما يُمثل نسختها الخاصة من الرأسمالية الموجهة من الدولة. بيد أنه لسوء الحظ، تُؤدي سياسات إدارة ترمب غير المتماسكة إلى خلق ظروف شديدة السوء.

بدايةً، على الإدارة الأميركية التراجع عن التخفيضات التي أقرّها ترمب في الاستثمارات في العلوم وغيرها من المجالات.

وفي الوقت الذي يساورني شك قوي بقدرة حكومة ديمقراطية على اختيار النهج الصحيح، لم يعد لدى الأميركيين ترف إبقاء واشنطن على الهامش. على وجه الخصوص، ينبغي لأميركا التركيز على صناعات المستقبل، التي يرتبط الكثير منها بالتكنولوجيا، والتخفيف من تركيز ترمب على صناعات تشكيل المعادن التقليدية. على سبيل المثال، بفضل قانون الرقائق والعلوم، الذي أُقرّ في عهد الرئيس جو بايدن، يجري بناء مصانع ضخمة لأشباه الموصلات في أريزونا وغيرها.

إن الحاجة إلى إعادة توجيه السياسات الحكومية لا تقتصر على الإنفاق فقط؛ فأميركا تفتقر إلى المعادن الحيوية ليس لندرتها، بل لصعوبة الحصول على تراخيص لمناجم جديدة ومرافق معالجة. وبإمكانها بالتأكيد إيجاد طريقة لتطوير قدراتها التعدينية، من دون المساس بالمعايير البيئية المعقولة.

وما ينبغي أن يتعلمه ترمب -كما ينبغي أن يتعلمه الجميع- أن أميركا لن تهزم بكين بفرض تعريفات جمركية، أو بمحاولة التفاوض على اتفاقيات تجارية من المرجح أن تنتهكها الصين. (ومن المهم الإشارة إلى أن السياسة الصناعية الصائبة لا تعني الاستحواذ على حصص في الشركات أو المطالبة برسوم امتياز، كما تفعل إدارة ترمب). إن التفوق على الصين يبدأ من الداخل، من خلال إصلاح الاقتصاد. إنه تحدٍّ ينبغي أن يحفز ترمب على إعادة النظر في مجموعة واسعة من سياساته.

- مؤتمر ميونيخ... عوالم متناطحة

أحمد محمود عجاج – جريدة الشرق الاوسط – 2026/2/17

ترمب لم يغير أوروبا بل العالم كله، وفي مؤتمر ميونيخ اعترفَ المستشار الألماني بأنَّ النظامَ العالمي الليبرالي انتهى، واقترح الرئيس الفرنسي نشر مظلة بلاده النووية لحماية أوروبا، ودعا رئيس وزراء بريطانيا لتوحيد الصناعات والاستعداد للحرب، مؤكداً أنَّ «بريكست» أصبح وراء ظهره؛ هذا التحرك الأوروبي لم يكن ليتحقق لولا تهديدات ترمب، ثم نقد نائبه فانس لقادة أوروبا، بمؤتمر ميونيخ، العام الماضي، لتساهلهم بالهجرة، وتراخيهم في دفاعاتهم، واعتماد ثقافة الـ«ووك» المدمرة. هذا العام، سمع قادة أوروبا في ميونيخ خطاباً تصالحياً من وزير الخارجية الأميركي روبيو عندما ذكرهم بجذور العلاقة الثقافية بين أوروبا وأميركا، معلناً أن أميركا ستبقى مربوطة بأوروبا للأبد، لكن عليها أن تستفيق وتساير التغيرات في أميركا والنظام العالمي الذي لم تعد أميركا مهتمة ببقائه. روبيو وفانس قدَّما حبة الدواء نفسها، لكن الأولى مغلَّفة بالسكر والأخرى طعمها مر. ورغم انشراح قادة أوروبا بتأكيدات روبيو حول العلاقة

التاريخية الحضارية مع أوروبا، فإن التضارب بالرؤى كان جلياً كالشمس، وكذلك مخاطر الافتراق؛ لأنهما ينظران للعالم بعيون مختلفة؛ والخلاف ليس عرضياً بل جوهري، ويمكن حصره بثلاثة امور: القيم الأوروبية، والعالم المأمول، وبناء منظومة دفاعية أوروبية.

أولاً، التباين في القيم لم تردمه كلمات روبيو الدبلوماسية؛ لأن قيم أميركا كما يقول المستشار الألماني لم تعد مشابهة لقيم أوروبا؛ فحق التعبير برأيه «يتوقف» عندما يستهدف كرامة الإنسان والدستور». وهذا رفض واضح لممارسة أميركا بحق اللاجئين، وحقوق الإنسان. وهذا غمز من طرف خفي ضد أجندة أميركا الأخلاقية، ونقد للتدخل الأميركي بدعم أحزاب وجماعات اليمين الأوروبي المتطرف المعادي للأجانب في أوروبا.

ثانياً، تدرك أوروبا أن عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية انتهى، وأن أميركا تخلت عنه، وانصرفت لترتيب بيتها الداخلي، ثم تحالفاتها الخارجية. ترتيب البيت الأميركي بتقليل الدَّين العام، ووقف الهجرة، واستعادة المصانع لتشغيل اليد العاملة الأميركية، ومحاربة ثقافة «ووك». وقد قطعت إدارة ترمب شوطاً كبيراً في هذا المسار؛ خارجياً حيث فرضت رسوماً جمركية، واستخدمت قوتها الاقتصادية لعقد اتفاقيات تجارية غير عادلة، وأعادت العمل بنظرية «مونرو»، وعاقت صعود الصين كمنافس لها بكل الطرق؛ هذا الواقع ولَّد عالماً خطراً، تدرك أوروبا أنه ليس العالم المأمول، لكنها ماضية لحجز مكان فيه لضمان مصالحها، وإظهار قيمها، والترويج للتجارة الحرة، دونما الانجرار إلى الصين أو أميركا.

ثالثاً، لتحقيق العالم المأمول لا بد من بناء منظومة دفاعية مستقلة تضمن لأوروبا حماية حدودها، ومصالحها التجارية ودورها المؤثر في العالم الجديد. وثمة إجماع في أوروبا على بناء منظومة أمنية أوروبية؛ فبريطانيا الخارجة من الاتحاد الأوروبي، أعلن رئيس وزرائها ستارمر في ميونيخ أن «بريكست» أصبحت وراء ظهره، وأن على أوروبا أن توحد صناعاتها الدفاعية، وأن تستعد للحرب من أجل السلام. وتمكَّنت دول أوروبا وإن ببطء من دعم أوكرانيا في حربها، وبدأوا ينتجون أسلحة بسرعة، ويدرسون أسس التعاون الدفاعي، والاستعاضة عن المظلة النووية الأميركية والاستعانة بأوروبية؛ فالأوروبيون يعون تماماً مخاطر الضعف؛ ولذلك لا خيار لهم سوى أن يكونوا أقوياء.

هذا التضارب في الرؤى لا يؤشر إلى طلاق بائن مع أميركا، بل يؤشر إلى اعتماد سياسة التعامل بالقطعة مع أميركا. هذا التعامل يتطلب البقاء في «الناتو»، وتمتين المصالح المشتركة مع أميركا، لكن عند الاختلاف تنتهج أوروبا سياسة مغايرة دونما ارتهان لأميركا. هذا التوجه شجعه ترمب؛ لأنه يصب في صالحه، وهو قادر على إعادة توجيهه بما يملكه من أدوات ضغط داخلية وخارجية داخل الاتحاد الأوروبي؛

ففي الداخل الأوروبي تؤيده أحزاب يمينية علانية، وتتزايد شعبيتها، وربما تصل للسلطة، ويوجد أيضاً قادة مثل زعيم المجر أوربان لا يخفون أبداً السير وراءه، وهم قادرون على تعطيل أي قرارات يتخذها الاتحاد الأوروبي؛ لكونها تحتاج إلى الإجماع. وهذا ليس الخلل الوحيد، بل ثمة خلل أكبر وهو عدم قدرة الاتحاد الأوروبي على اعتماد سياسة خارجية ودفاعية موحدة؛ فالدول الأوروبية وتحديداً الكبرى مثل ألمانيا وفرنسا وإيطاليا غير راغبة في التخلي التام عن سيادتها، والاندماج الحقيقي في الكتلة الأوروبية؛ وهذا العجز الأوروبي يتبدى في خلافات بين شراكات دفاع فرنسية وألمانية وإيطالية، وفرض شروط على دخول بريطانيا في المجال الدفاعي، رغم أهميتها للأمن الأوروبي، وأنانية قادة أوروبيين في حصد عقود دفاع تجارية لشراكاتهم.

ما لم تتخط أوروبا مجتمعة تلك العقبات فستبقى أسيرة تناقضاتها، وعاجزة عن تحقيق الاستقلال المطلوب، ولن تهابها روسيا، ولن ترحمها الصين، وسيُرغمها ترمب على الدوران في فلكه، لصياغة نظام عالمي جديد تتسيده أميركا، وتقنع فيه أوروبا مرغمة بدور التابع.

- نظام عالمي جديد وأوروبا تقطع إجازتها من التاريخ!

خالد أبو بكر – جريدة بوابة الشروق المصرية – 2026/2/17

لم يكن مؤتمر ميونخ للأمن هذا العام (13- 15 فبراير 2026) مناسبة بروتوكولية عابرة، بل بدا كأنه جلسة إعلان غير رسمى لنهاية مرحلة كاملة من التاريخ الدولى. على المنصة، تحدث وزير خارجية الولايات المتحدة ماركو روبيو بلهجة لم تترك مجالا للالتباس؛ «النظام الذى تأسس بعد الحرب العالمية الثانية لم يعد يخدم مصالحنا بالشكل الذى كان عليه»، مضيفًا أن السياسة الأمريكية ستنطلق أولًا وأخيرًا من ميزان القوة والمصلحة الوطنية. لم تكن هذه مجرد مراجعة لغوية بل إعلانًا صريحًا بأن واشنطن لم تعد ترى نفسها ضامنًا مجانيًا للأمن الأوروبى.

بهذه العبارات، بدا واضحًا أن النظام الذى تشكل على أنقاض الحرب العالمية الثانية - والقائم على التحالفات العابرة للأطلسى، والمؤسسات متعددة الأطراف، وردع نووى تقوده الولايات المتحدة- يتعرض لتفكيك من داخله. لم يعد الحديث عن «قيادة العالم الحر»، بل عن إعادة توزيع أعباء القوة، وعن أولويات أمريكية جديدة تنظر إلى أوروبا باعتبارها شريكًا مشروطًا لا ركيزة ثابتة.

المستشار الألمانى فريدريش ميرتس لم يخف حجم الصدمة. قال فى كلمته إن النظام العالمى الذى كنا نعرفه لم يعد موجودًا، وإن على أوروبا أن تنهى «إجازتها الطويلة من التاريخ». العبارة بدت اعترافًا متأخرًا بأن القارة اعتمدت لعقود على المظلة الأمريكية، وركزت على الرفاه الاقتصادى والتكامل المؤسسى، بينما أهملت بناء قوة صلبة مستقلة.

· • •

الأزمة الأوروبية ليست عسكرية فقط، بل اقتصادية أيضًا. فسياسات الرسوم الجمركية الأمريكية، التى طالت الصلب والسيارات الأوروبية، كشفت هشاشة النموذج الصناعى الألمانى والفرنسى القائم على التصدير. مع تصاعد الحمائية فى واشنطن، تجد الصناعات الأوروبية نفسها بين ضغطين؛ منافسة صينية شرسة، وشريك أمريكى يفرض قيودًا تجارية باسم «أمريكا أولًا». هذه ليست مجرد خلافات تجارية، بل إعادة صياغة لقواعد اللعبة الاقتصادية العالمية.

فى الخلفية، يدور نقاش أخطر؛ ماذا لو تراجعت الولايات المتحدة فعليًا عن التزاماتها النووية؟ الخبير الألمانى فى شئون الردع النووى فرانك زاور حذر فى مقابلة منشورة فى صحيفة «دى برس» النمساوية من أنه "لا يوجد مظلة نووية يمكن فتحها وإغلاقها ببساطة". من دون «المشاركة النووية» الأمريكية داخل حلف الناتو، قد تصبح أوروبا - بحسب تعبيره - عرضة للابتزاز الروسى. لكن استبدال الدور الأمريكى ليس مهمة تقنية، بل معضلة عقائدية وسياسية، خاصة أن فرنسا، القوة النووية الأوروبية الوحيدة داخل الاتحاد، تبنى عقيدتها على الردع الوطنى لا الجماعى.

الانقسام داخل أوروبا يزيد المشهد تعقيدًا. دول شرق القارة، من بولندا إلى دول البلطيق، ترى فى أى مسافة عن واشنطن مخاطرة وجودية، بينما تميل عواصم فى غرب أوروبا إلى الحديث عن «استقلال استراتيجى» وتخفيف الاعتماد على الولايات المتحدة. بين الخوف الشرقى والطموح الغربى، يقف الاتحاد الأوروبى أمام اختبار وحدة حقيقى.

بعض المحللين، مثل الخبير البريطانى دوج ستوكس، رأوا فى ميونخ أن انسحاب أمريكا النسبى قد يدفع أوروبا إلى استعادة دورها التاريخى. لكن هذا السيناريو يفترض إرادة سياسية وموارد مالية ضخمة. ميرتس أعلن نية بلاده رفع الإنفاق الدفاعى إلى مستويات غير مسبوقة، فى خطوة تعكس إدراكًا بأن زمن «القوة الناعمة» وحدها قد انتهى.

ومع ذلك، فإن أوروبا لا تواجه فقط تحدى الردع العسكرى، بل تحدى المعنى. هل تستطيع أن تتحول من كيان تنظيمى قائم على المعايير والقواعد إلى لاعب قوة فى عالم تحكمه المصالح الخشنة.. وهل تملك الإرادة لتحمل كلفة هذا التحول سياسيًا واجتماعيًا؟

· • •

ما كشفه ميونخ ليس انهيارًا فوريًا للنظام الدولى بل انتقالًا إلى مرحلة رمادية؛ عالم لا تقوده قوة واحدة، ولا تحكمه قواعد مستقرة. الولايات المتحدة تعيد تعريف دورها، وروسيا تختبر حدود الغرب، والصين تراقب وتتمدد اقتصاديًا، بينما تجد أوروبا نفسها أمام لحظة وجودية؛ إما أن تتحرك لتصبح قطبًا فاعلًا أو تتحول إلى قوة رديفة، تتمتع بوزن اقتصادى ومعنوى، لكن بلا تأثير حاسم فى رسم التوازنات الكبرى.

فى نهاية المطاف لم يكن السؤال فى ميونخ ما إذا كان النظام القديم قد انتهى؛ بل ما إذا كانت أوروبا مستعدة لدفع ثمن الدخول إلى النظام الجديد. وبين خطاب القوة فى واشنطن، ومخاوف الردع فى برلين، يبقى مستقبل القارة معلقًا على قدرتها على الانتقال من موقع التابع المطمئن إلى موقع الفاعل القلق.

- الجذورالفكرية لحركة ماجا واليمين الجديد في الولايات المتحدة الأمريكية

د. دينا شحاتة- مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

أعادت الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام 2024 دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، بعد أربع سنوات من خروجه من السلطة في ظل انقسام سياسي غير مسبوق وأحداث هزّت الثقة في العملية الانتخابية ذاتها. لم تكن عودة ترامب للسلطة مجرد تناوب تقليدي على الحكم، بل شكلت مؤشرًا سياسيًا بالغ الدلالة. فحركة ماجا التي ارتبطت باسم ترامب منذ 2016 لم تكن موجة عابرة، بل تيارًا راسخًا استطاع إعادة تنظيم نفسه وتوسيع قاعدته وترسيخ حضوره داخل الحزب الجمهوري ومؤسساته.

من هنا، لا يمكن التعامل مع ما يُعرف بـاليمين الجديد بوصفه مجرد خطاب احتجاجي أو انفعال سياسي ظرفي. فالسنوات الأخيرة شهدت تبلور شبكة من المفكرين والفاعلين السياسيين الذين سعوا إلى تأطير هذا التيار نظريًا، عبر نقد الليبرالية المعاصرة، والتشكيك في حياد مؤسسات الدولة، والدعوة إلى إعادة تعريف السيادة والهوية الوطنية. ومع عودة ترامب إلى الحكم، لم يعد هذا التيار يقف على هامش النظام، بل أصبح في موقع يسمح له بالتأثير المباشر في السياسات العامة وفي شكل الدولة.

يمكن القول إن انتخابات 2024 لا تمثل مجرد حدث انتخابي، بل لحظة كاشفة لتحول أعمق في بنية الحياة السياسية الأمريكية. وتنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها أن صعود اليمين الجديد وترسخه يرتبط بتصدعات بنيوية شهدها المجتمع الأمريكي سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا، وأن هذا التيار يتشكل من تحالف اجتماعي وفكري متنوع، تحركه مجموعة من الأفكار المركزية-من المحافظة الاجتماعية ومعاداة النخبوية إلى القومية الاقتصادية والانعزالية-تمثل في مجملها مراجعة نقدية حادة لمبادئ الديمقراطية الليبرالية والتعددية والعولمة. وعليه، تسعى الدراسة إلى تحليل هذه التصدعات، وتفكيك البنية الفكرية لليمين الجديد، وبيان ما ينطوي عليه من توترات داخلية، ثم تقييم انعكاساته المحتملة على شرعية واستقرار النظام السياسي الأمريكي.

أولًا: التصدعات البنيوية في المجتمع الأمريكي وأثرها السياسي والاقتصادي والثقافي

لا يمكن فهم صعود اليمين الجديد بمعزل عن التحولات البنيوية التي أصابت المجتمع الأمريكي خلال العقود الثلاثة الأخيرة. فهذه التحولات لم تكن سطحية أو ظرفية، بل مست أسس الاقتصاد، وبنية الطبقات الاجتماعية، وأنماط الحياة، وموقع الولايات المتحدة في النظام الدولي.

من الناحية الاقتصادية، أدى تسارع العولمة منذ تسعينيات القرن الماضي، وتحرير التجارة، ونقل الصناعات إلى الخارج، إلى إضعاف القاعدة الصناعية التقليدية في العديد من الولايات الداخلية. ورغم أن الاقتصاد الأمريكي ككل استفاد من الاقتصاد المعولم، فإن توزيع المكاسب كان غير متكافئ. فقد تركز النمو في القطاعات المالية والتكنولوجية وفي المدن الكبرى الساحلية، بينما شهدت مناطق صناعية واسعة تراجعًا في فرص العمل واستقرار الدخل. وقد أسهم ذلك في شعور متزايد لدى قطاعات من الطبقة الوسطى والعاملة بأن "الحلم الأمريكي" لم يعد متاحًا بالقدر نفسه، وأن النخب الاقتصادية والسياسية لم تعد تمثل مصالحهم.

سياسيًا، تزامن هذا التحول مع تراجع الثقة في الكونجرس والأحزاب التقليدية، وتصاعد الشعور بأن العملية السياسية أصبحت أسيرة شبكات المصالح الكبرى، وجماعات الضغط، والمؤسسات البيروقراطية الدائمة. وبرز في هذا السياق خطاب يتحدث عن "الدولة الإدارية" أو "النظام" بوصفه كيانًا منفصلًا عن الإرادة الشعبية، يمتلك قدرة على توجيه السياسات بمعزل عن نتائج الانتخابات. ومن ثم، لم يعد الاحتجاج موجّهًا فقط ضد حزب بعينه، بل ضد بنية الحكم نفسها.

أما ثقافيًا وديموغرافيًا، فقد شهدت الولايات المتحدة تحولات متسارعة في العقود الأخيرة، سواء من حيث زيادة التنوع العرقي والديني نتيجة الهجرة، أو من حيث التحولات في قضايا الأسرة والدين والجندر. ورغم أن التعددية كانت دائمًا جزءًا من التجربة الأمريكية، فإن وتيرة التغيير، مقترنة بصعود خطاب تقدمي قوي حول الهوية العرقية والمساواة، عززت لدى بعض الفئات شعورًا بأن الإطار الثقافي التقليدي للمجتمع يتغير بسرعة تفوق قدرتهم على التكيف معه. وفي هذا السياق، تحولت الهجرة من ملف إداري يتعلق بتنظيم الحدود إلى رمز أوسع يتعلق بالهوية الوطنية، والسيادة، وحدود الانتماء.

يمكن القول إن هذه التصدعات الثلاث ـــ الاقتصادية، والسياسية، والثقافية ـــ تفاعلت فيما بينها. فالتهميش الاقتصادي عزز الاستياء من النخب، وهذا الاستياء تداخل مع قلق ثقافي بشأن الهوية والقيم، ما أوجد بيئة خصبة لخطاب يعيد تعريف "الشعب" في مقابل "النخبة"، ويطرح استعادة السيادة بوصفها الحل. وهنا تحديدًا وجد اليمين الجديد أرضية اجتماعية وفكرية يتحرك عليها، مستفيدًا من شعور متراكم بأن النظام القائم لم يعد يحقق التوازن بين الديمقراطية والليبرالية كما كان يُفترض. بهذا المعنى، لا يظهر اليمين الجديد كتيار منفصل عن السياق، بل كتعبير عن أزمة تمثيل أعمق داخل الديمقراطية الأمريكية، أزمة تمس توزيع الثروة، وحدود السلطة، ومعنى الانتماء الوطني في عالم معولم.

ثانيًا: اليمين الجديد كتحالف اجتماعي وفكري متعدد المستويات

لا يمثل اليمين الجديد حزبًا مستقلًا أو تنظيمًا موحدًا بقدر ما يشكل تحالفًا واسعًا بين قوى اجتماعية وفكرية مختلفة، وجدت في اللحظة الترامبية إطارًا جامعًا لها. ومن ثم، فإن فهم هذا التيار يقتضي النظر إليه بوصفه شبكة متعددة المستويات، لا كتكتل أيديولوجي متجانس.

على المستوى الاجتماعي، يستند اليمين الجديد إلى قطاعات من الطبقة الوسطى والطبقة العاملة (خاصة البيضاء) في الولايات الداخلية، ممن شعروا بأن العولمة والتحولات الاقتصادية والثقافية أضعفت موقعهم. هذه القاعدة لا تتحرك بدافع اقتصادي فقط، بل بدافع شعور أوسع بفقدان الاعتراف الثقافي والسياسي. ومن هنا جاء خطاب "استعادة أمريكا" أو "جعل أمريكا عظيمة مجددًا" بوصفه تعبيرًا عن رغبة في إعادة التوازن، لا مجرد شعار انتخابي.

غير أن الحركة لا تقوم على القاعدة الشعبية وحدها، فقد انضم إليها أيضًا فاعلون من داخل النخبة السياسية والفكرية، ممن رأوا في الأزمة البنيوية التي تمر بها الديمقراطية الليبرالية فرصة لإعادة صياغة المشروع المحافظ. بعض هؤلاء ينتمي إلى مؤسسات فكرية محافظة تقليدية أعادت تموضعها، وبعضهم يمثل تيارات فكرية جديدة تنتقد الليبرالية من منظور أخلاقي أو ديني أو سيادي. وهكذا يتقاطع في هذا التيار مفكرون يدعون إلى "ما بعد الليبرالية"، وآخرون يركزون على استعادة مبادئ المؤسسين الأمريكيين، وآخرون يطرحون قومية اقتصادية أكثر صراحة.

وإلى جانب القاعدة الاجتماعية والنخب الفكرية والإعلامية، لا يمكن إغفال دور بعض دوائر رأس المال الكبير ونخب الأعمال داخل هذا التحالف، سواء عبر التمويل أو توفير منصات النفوذ أو دعم مرشحين بعينهم داخل الحزب الجمهوري. صحيح أن اليمين الجديد يتبنى خطابًا شعبويًا معاديًا لـ"النخبة"، إلا أن هذا الخطاب غالبًا ما يميز-ضمنيًا-بين "نخب عولمية" يُنظر إليها بوصفها جزءًا من المنظومة الليبرالية الثقافية والاقتصادية، وبين "نخب وطنية/مضادة" ترى نفسها في مواجهة هذا النموذج وتتبنى خطاب السيادة ومناهضة العولمة الثقافية.

ويمكن القول إن قوة اليمين الجديد لا تكمن فقط في أفكاره، بل في قدرته على الجمع بين مستويات مختلفة: قاعدة اجتماعية متضررة أو قلقة، ونخبة فكرية توفر التأطير النظري، ونخب اقتصادية وشبكات تمويل ومنابر أعمال تمنح الحركة موارد التأثير والاستدامة، إلى جانب سياسيين يسعون إلى تحويل هذا التأطير إلى برامج وسلطات تنفيذية. وهذا التداخل بين القاعدة الشعبية والنخب الفكرية والاقتصادية والسياسية يفسر كيف استطاعت الحركة أن تتجاوز كونها احتجاجًا انتخابيًا لتصبح تيارًا مؤثرًا في صياغة برنامج الحزب الجمهوري، بل وفي إعادة تحديد طبيعة الصراع السياسي في الولايات المتحدة.

ثالثًا: الأفكار المُؤسِسَة لليمين الجديد..مراجعة فكرية شاملة لليبرالية

ليس اليمين الجديد مجرد تجميع لشعارات انتخابية من نوع "أمريكا أولًا" أو "استعادة الحدود"، بل هو في كثير من تجلياته محاولة لإعادة صياغة الأسئلة التي تقوم عليها السياسة الأمريكية نفسها: ما معنى الحرية؟ وما حدود الدولة؟ ومن هو "الشعب" الذي تُمارس باسمه السيادة؟ وهل يمكن للديمقراطية أن تستمر دون إطار ليبرالي تعددي يقيّد سلطة الأغلبية ويحمي حقوق الأقليات؟ ومن ثم، فإن التعامل معه بوصفه مجرد احتجاج شعبوي أو ظاهرة شخصية مرتبطة بترامب يحجب ما هو أهم وهو أن الحركة اكتسبت، خلال السنوات الأخيرة، لغة نظرية تشرح نفسها عبر نقد الليبرالية، والطعن في حياد المؤسسات، وإعادة الاعتبار للهوية والثقافة بوصفها أساس الشرعية. ويمكن تفكيك هذه اللغة عبر سبعة محاور فكرية مترابطة لا تعمل منفصلة، بل تتغذى من بعضها: نقد الليبرالية، نقد الدولة الإدارية، التأكيد على الدولة القومية والسيادة الوطنية، الهجرة والهوية، الشعبوية، القومية الاقتصادية ثم التيار التقني السلطوي على الهامش.

-1ما بعد الليبرالية: نقد المنظومة الفردية وتآكل المجتمع الوسيط: يُعد نقد الليبرالية-لا بوصفها حزمة سياسات بعينها، بل بوصفها تصورًا للإنسان والمجتمع-نقطةَ الانطلاق لدى كثير من منظّري اليمين الجديد، ويظل كتاب باتريك دينين)? Why Liberalism Failed لماذا فشلت الليبرالية؟) النص الأكثر تعبيرًا عن هذا المنحى. تقوم أطروحة دينين على مفارقة مركزية مفادها أن الليبرالية لم تفشل لأنها لم تُطبَّق، بل لأنها نجحت في إنفاذ منطقها الداخلي: تحرير الفرد من الروابط الوسيطة التي تمنح الحياة الاجتماعية تماسكها. فالليبرالية-في قراءته-ترفع "الحرية الفردية" إلى مرتبة القيمة العليا، وتتعامل مع الدين والأسرة والمجتمع المحلي بوصفها قيودًا ينبغي تخفيفها لصالح الاستقلال الفردي. غير أن النتيجة بعيدة المدى لهذا المنطق ليست تحرير الإنسان كما وعدت، بل إنتاج فرد أكثر عزلة وأقل قدرة على بناء تضامن اجتماعي، بما يفضي إلى مجتمع "مفكك" يصبح محتاجًا إلى توسع الدولة والسوق معًا لإدارة آثار التفكك. فحين تضعف الروابط الاجتماعية الوسيطة، تتسع الحاجة إلى تدخلات إدارية وتنظيمية (في الرعاية، والتعليم، والصحة، والتنظيم الأخلاقي غير المباشر)، ويتعاظم نفوذ السوق في تشكيل أنماط العيش والذائقة والقيم. وهكذا تتحول الليبرالية، في منظور دينين، إلى نظام يولّد أزمته الخاصة: تفكيك الروابط يخلق هشاشة، والهشاشة تستدعي إدارة، والإدارة تقوض بدورها الوعد الليبرالي الأصلي بالاستقلال والحرية.

وتظهر أهمية دينين لليمين الجديد في أنه يقدّم خطاب تحليل للأزمة: بدل اختزال التحولات في فساد النخب أو في انحراف حزب بعينه، تصبح الليبرالية نفسها-كنظام قيم ومؤسسات-مصدر الخلل. ومن ثم، تتفرع بقية محاور اليمين الجديد منطقيًا: نقد الدولة الإدارية بوصفها نتاجًا لفراغ اجتماعي وإداري صنعته الفردانية؛ وإعادة تعريف السيادة والهوية بوصفهما ردًّا على التفكك الثقافي؛ وتنامي الاستعداد لتقليص التعددية باسم "الصالح العام" أو حماية "هوية الأمة."

-2نقد الدولة الإدارية والكاتدرائية الثقافية... أين تقع السلطة فعليًا؟: يمثل نقد ما يُسمّى في الخطاب الأمريكي بـالدولة الإدارية the Administrative State أحد الأعمدة الفكرية لليمين الجديد، لأنه يعيد تعريف السؤال السياسي مِن "مَن يحكم؟" إلى "أين تقع السلطة فعليًا؟". فبدل اعتبار الديمقراطية منافسة حزبية داخل مؤسسات متوازنة، يرى هذا التيار أن مركز القرار الحقيقي انتقل تدريجيًا إلى منظومة واسعة من الأجهزة البيروقراطية والخبراء والمؤسسات الثقافية، بحيث يصبح التغيير الانتخابي محدودًا في أثره.

الأساس النظري لهذه الرؤية يظهر مبكرًا لدى جيمس برنهام في كتابه The Managerial Revolution)الثورة الإدارية). فبرنهام لا يتحدث عن مؤامرة خفية، بل عن تحوّل بنيوي في المجتمعات الحديثة، حيث أدّى تعقّد الاقتصاد وتضخم المؤسسات الي الفصل بين "الملكية" و"التحكم"، لتظهر طبقة إدارية تمتلك الخبرة التنظيمية وتدير المؤسسات الكبرى-الدولة والشركات والجيش والجامعات-بصفتها مواقع السيطرة الفعلية. في هذا الإطار تصبح السياسة أقل ارتباطًا بالتمثيل وأكثر ارتباطًا بالبنية الإدارية التي تضمن استمرار القرار وإعادة إنتاجه، بغض النظر عن تبدّل الحكومات.

وفي كتابه) Leviathan and Its Enemies ليفايثان وأعداؤه) يبني صمويل فرانسيس على هذا التحليل عبر توسيع معنى الطبقة الإدارية ليشمل ليس فقط الجهاز البيروقراطي، بل أيضًا النخب الثقافية والمعرفية التي تمتلك سلطة تعريف ما هو"مقبول" في المجال العام. فالمسألة ليست فقط أن البيروقراطية دائمة، بل أن هناك بنية اجتماعية–ثقافية تدير" لغة الشرعية": الجامعات، الإعلام، المؤسسات المهنية، والمنظمات التي تنتج المعايير الأخلاقية السائدة. وبهذا يصبح الصراع، في نظره، صراعًا بين مجتمع يشعر بالإقصاء وبين منظومة حكم ترى نفسها وصية على القيم والأهداف.

هنا تظهر فكرة الكاتدرائية (Cathedral) كما صاغها كورتس يارفن. والمقصود بالكاتدرائية ليس دينًا ولا مؤسسة رسمية واحدة، بل شبكة من المؤسسات التعليمية والإعلامية والثقافية تعمل وفق هذا التصور بوصفها جهازًا غير منتخب لتوجيه الوعي العام وتحديد حدود الخطاب المشروع. وتلتقي هذه الفكرة مع ما يطرحه نِك لاند في نصه) The Dark Enlightenmentالتنوير المظلم) من أن الديمقراطية الليبرالية ليست مجرد نظام انتخابي، بل منظومة معرفية–أخلاقية تنتج توافقًا قسريًا حول ما يجوز قوله وما لا يجوز، وأن مقاومة هذا التوافق لا تكون غالبًا عبر "الإقناع داخل النظام" بل عبر كسر آلياته أو الانفصال عنها.

يمكن القول، إذن، إن اليمين الجديد لا يعادي "النخبة" بمعنى واحد. بل يبني صورة مركبة لخصمه: بيروقراطية دائمة تقيّد السلطة المنتخبة، ونخبة ثقافية–معرفية تُنتج الشرعية وتحدد معايير الخطاب. ومن هنا نفهم لماذا يتوسع هجومه ليشمل القضاء والجامعات والإعلام معًا: لأنها تُرى كحلقات في منظومة واحدة تكرس هيمنة الإطار الليبرالي.

-3العودة للقومية والسيادة والهوية الحضارية: يمثل البعد القومي أحد أكثر العناصر تماسكًا داخل اليمين الجديد، ليس بوصفه نزعة عاطفية أو خطابًا وطنيًا عامًا، بل بوصفه نظرية سياسية ترى أن الدولة القومية هي الإطار الطبيعي للشرعية، وأن العولمة السياسية والاقتصادية والثقافية أضعفت قدرة المجتمعات على ضبط مصيرها. في هذا السياق، يقدّم يورام هازوني في كتابه) The Virtue of Nationalism فضيلة القومية) دفاعًا منهجيًا عن القومية باعتبارها مبدأ أخلاقيًا وسياسيًا في آن واحد. فالقومية، في قراءته، ليست مرادفًا للعنصرية أو العدوانية، بل تعبير عن حق المجتمعات في تقرير مصيرها داخل إطار سيادي مستقل. ويرى أن البديل عن الدولة القومية ليس عالم معولم تحكمه قيم كونية، بل نوع من الإمبراطوريات المقنّعة: كيانات فوق وطنية تتوسع باسم حقوق الإنسان أو الأسواق المفتوحة أو النظام الدولي، لكنها في الواقع تُضعف استقلال الدول القومية وتفرض نمطًا واحدًا للحكم والقيم.

هذا الدفاع عن السيادة الوطنية يتقاطع مع نزعة عامة في اليمين الجديد ترى أن النخب الليبرالية الأمريكية بالغت في ربط الشرعية بالقيم الكونية (الديمقراطية، حقوق الإنسان، حرية التجارة)، على حساب فكرة "المصلحة الوطنية" وفكرة "المجتمع السياسي المحدود" الذي يملك الحق في أن يضع أولوياته الخاصة. ومن هنا يصبح شعار "America First" ليس مجرد شعار انتخابي، بل تلخيصًا لفلسفة سياسية ترفض تمييع السيادة في شبكات دولية أو في التزامات خارجية طويلة المدى.

غير أن لغة السيادة لا تعمل وحدها، فهي ترتكز غالبًا على تصور أوسع عن الهوية الثقافية. هنا يظهر أثر صمويل هنتنجتون في كتابه الشهير) The Clash of Civilizations صدام الحضارات) بوصفه مصدرًا لإطار تحليلي يرى أن السياسة العالمية بعد الحرب الباردة لم تعد تُفهم أساسًا عبر الصراع الأيديولوجي أو المصالح المادية، بل عبر الهوية الحضارية: الدين، والثقافة، واللغة، وأنماط العيش. هنتنجتون لا يُقدم نصًا أيديولوجيًا، لكنه يضع فكرة محورية تلتقطها خطابات قومية لاحقة: أن الغرب لم يعد قادرًا على فرض قيمه على الحضارات الأخرى، وأن التحديث لا يعني بالضرورة "تغريب" المجتمعات الأخرى، وأن الصراع قد يتحول إلى صراع على الحدود الثقافية والقيمية. بالنسبة لدوائر اليمين الجديد، تتيح هذه الرؤية إعادة تفسير ملفات مثل الهجرة أو التعليم أو الدين بوصفها جزءًا من معركة هوية، لا مجرد نقاشات سياسة عامة.

يمكن القول إن هذه المرجعيات تُسهم في صياغة لغة مشتركة لدى اليمين الجديد: السيادة ليست مجرد إدارة حدود، بل هي دفاع عن إطار ثقافي وقيمي. غير أن هذه اللغة تظل عامة ما لم تُترجم إلى سؤال عملي شديد الحساسية: من يملك حق الانتماء إلى الجماعة السياسية؟ وما حدود "الشعب" الذي تُمارس باسمه السيادة؟ وهنا بالضبط تنتقل القومية من مستوى المبدأ إلى مستوى الاختبار، وتصبح الهجرة والتنوع الثقافي نقطة الاشتباك المركزية، وهو ما يقودنا إلى المحور التالي.

4-الهجرة والتنوع الثقافي والعرقي كتهديد للهوية الوطنية: يقدم اليمين الجديد الهجرة كقضية تتعلق بالسيادة وضبط الحدود وتطبيق القانون، لكنه يربطها أيضًا بتغيرات سكانية وثقافية متسارعة يراها مصدرًا للقلق. ففي كتابه) The Death of the West موت الغرب) يصوغ باتريك بيوكانن المرشح الجمهوري السابق سردية تربط بين انخفاض الخصوبة في الغرب، وتراجع التماسك الثقافي، وبين الهجرة بوصفها عاملًا يعيد تشكيل المجتمعات من الداخل. القيمة التحليلية هنا ليست في الإحصاءات بقدر ما هي في الإطار التفسيري: الهجرة تُقرأ كتحول يمس "مصير الحضارة" والهوية، لا كمسألة قابلة للحل عبر أدوات إدارية وتقنية.

ومن زاوية ثانية، يتخذ القلق الديموغرافي صيغة أكثر حدّة في الأدبيات الأوروبية التي تسرّبت إلى المجال الأمريكي. رينو كامو في) Le Grand Remplacement الاستبدال العظيم) لا يصف التغير السكاني بوصفه تنوعًا متزايدًا، بل بوصفه "استبدالًا" لشعب بآخر. ورغم اختلاف السياق الأمريكي عن الفرنسي، فإن أهمية كامو في البيئة الفكرية لليمين الجديد تكمن في أن مفهوم "الاستبدال" يوفر لغة شديدة القابلية للانتقال: إذ يحوّل التحول الديموغرافي من نتيجة تاريخية/اقتصادية معقدة إلى سردية صراعية، تُلمّح أحيانًا إلى أن التغيير ليس عفويًا، بل "مقصودًا" أو مستفادًا منه سياسيًا. ومع انتقال هذا المفهوم إلى الخطاب الأمريكي، غالبًا ما يُعاد صياغته بلغة استجلاب الديمقراطيين لناخبين جدد (من المهاجرين) أو تغيير التوازنات لصالح الحزب الديمقراطي. ويسمح هذا التأطير بدمج القلق العرقي داخل خطاب سياسي عن السيادة والانتخابات دون الحاجة لاستخدام خطاب عنصري مباشر.

إلى جانب ذلك، يقدم كتاب) Taking America Back for God استعادة أمريكا لله) لأندرو وايتهيد وصمويل بيري إطارًا تفسيرياً بالغ الأهمية لفهم البعد الديني–الهوياتي في هذا الصراع، عبر مفهوم) "Christian Nationalism"القومية المسيحية). يوضح الكتاب أن الأمر لا يتعلق بالتدين الفردي وحده، بل برؤية ثقافية–سياسية ترى الولايات المتحدة أمة ذات هوية مسيحية ينبغي أن تبقى مهيمنة في المجال العام، وأن تمدد التعددية الدينية والثقافية ومعها سياسات الاعتراف بالهويات الثقافية المختلفة Recognitionيمثل تهديدًا لهذا الأساس. وبهذا المعنى، تتحول قضايا الهجرة والتنوع والعدالة العرقية إلى قضايا "هوية وطنية" لا تُناقش فقط عبر القانون، بل عبر تصور لماهية الأمة نفسها: أمة مدنية تعددية، أم أمة ذات مضمون ثقافي/ديني محدد.

-5الشعبوية كمنطق للشرعية: من نقد النخبة إلى رفض التعددية: لفهم اليمين الجديد لا يكفي وصف خصومه بوصفهم "نخبة"، بل ينبغي الانتباه إلى الكيفية التي يعيد بها هذا التيار تعريف الشرعية السياسية نفسها عبر منطق شعبوي واضح. في) Populism: A Very Short Introductionالشعبوية: مقدمة قصيرة جدًا)، يعرّف كاس مودّه وكريستوبال روفيرا كالتفاسر الشعبوية بأنها أيديولوجيا تبسيطية تقوم على تصور ثنائي للعالم السياسي حيث المجتمع منقسم إلى معسكرين متجانسين ومتعارضين-الشعب النقي في مواجهة "النخبة الفاسدة"-وتفترض أن السياسة ينبغي أن تعبّر عن "الإرادة العامة" للشعب. أهمية هذا التعريف أنه يوضح أن الشعبوية ليست مجرد أسلوب خطابي أو كاريزما قيادية، بل إطار يحدد من هو صاحب الحق في الحكم ومن هو "غير شرعي" في المجال العام.

ضمن هذا المنطق، لا يتم تعريف "الشعب" بوصفه مجموع المواطنين في تنوعهم، بل بوصفه جماعة ذات مضمون أخلاقي وثقافي، لها "وعي مشترك" يفترض أنه واحد. وهنا تتجاوز الشعبوية كونها معاداة للنخبة لتصبح، في جانب منها، معاداة للتعددية: فإذا كانت هناك إرادة عامة واحدة، فإن الاختلاف الداخلي لا يُقرأ كطبيعة سياسية واجتماعية في مجتمع متنوع، بل يُقرأ بسهولة بوصفه نتيجة تلاعب النخب، أو بوصفه انحرافًا عن "هوية الأمة" الحقيقية. ومن ثم، يصبح الخلاف السياسي أقل قابلية لأن يُنظر إليه بوصفه تنافسًا مشروعًا، وأكثر قابلية لأن يتحول إلى صراع على من يمثل الشعب تمثيلًا أصيلًا.

يمكن القول إن الشعبوية هنا تؤدي وظيفة محورية داخل اليمين الجديد: فهي تربط بين السخط الاجتماعي وبين مشروع سياسي يطالب بإعادة تعريف الشرعية لصالح "الشعب" بوصفه وحدة متجانسة. وهي بذلك تمهد-أحيانًا-لخطاب استثنائي يرى أن إنقاذ الأمة يتطلب تجاوز الأعراف الإجرائية التقليدية، ما يجعل الشعبوية ليست فقط خطابًا ضد النخب، بل جزءًا من مراجعة أعمق لحدود التعددية الليبرالية في الولايات المتحدة.

-6القومية الاقتصادية ومناهضة العولمة: استعادة الدولة الوطنية من السوق العالمية: يمثل البعد الاقتصادي أحد أهم عناصر تمايز اليمين الجديد عن النسخة الريجانية التقليدية (نسبة لرونالد ريجان) من المحافظة الأمريكية. فبينما كانت الحركة المحافظة المهيمنة داخل الحزب الجمهوري خلال العقود الماضية تميل إلى تمجيد السوق الحرة وتحرير التجارة بوصفهما طريقًا للنمو والقيادة العالمية، يتعامل اليمين الجديد مع العولمة الاقتصادية باعتبارها أحد أهم مصادر التصدع الداخلي: فقد أعادت توزيع المكاسب لصالح قطاعات مالية وتكنولوجية متركزة في المدن الكبرى، بينما تركت مناطق صناعية واسعة في الداخل الأمريكي تواجه تراجع فرص العمل، وركود الأجور، وتآكل الاستقرار الاجتماعي. ومن ثم، لم يعد نقد "التجارة الحرة"

مجرد شعار انتخابي، بل أصبح جزءًا من تصور أوسع يرى أن السوق العالمية-كما تشكلت منذ التسعينيات- قوّضت قاعدة "أمريكا المنتِجة" لصالح نموذج اقتصادي أكثر انفصالًا عن المجتمع.

هذا التحول يجد أصولًا مبكرة في كتابات باتريك بيوكانن، الذي جمع بين النقد الثقافي والهواجس الديموغرافية من جهة، وبين نقد العولمة الاقتصادية من جهة أخرى. ففي The Death of the West)موت الغرب) لا يتعامل بيوكانن مع الاقتصاد بمعزل عن الهوية، بل يرى أن العولمة-بما تتضمنه من نقل للصناعة وتراجع للعمالة الصناعية-تؤدي إلى تفكيك الجماعات الوطنية من الداخل، وتضعف الروابط الاجتماعية التي كانت تصنع "الأمة" كمجتمع سياسي متماسك. هذا الربط بين الاقتصاد والهوية هو ما يجعل "القومية الاقتصادية" في اليمين الجديد ليست سياسة صناعية فحسب، بل جزءًا من مشروع استعادة السيادة.

ومن هنا تتبلور فكرة "القومية الاقتصادية" في اليمين الجديد بوصفها إعادة ترتيب للأولويات: حماية الصناعة الوطنية، إعادة الاعتبار للعمالة الإنتاجية، استخدام أدوات الدولة-ولو بحذر-للدفاع عن مصالح داخلية مباشرة، والتشكيك في القواعد التي جعلت السوق العالمية يبدو كقوة أعلى من الدولة الوطنية، وهو ما يفسر لماذا يلتقي هذا المحور اقتصاديًا مع محور السيادة سياسيًا: فالدولة القومية، في هذا التصور، لا يمكن أن تكون "سيدة قرارها" إذا كانت قواعد التجارة العالمية وسلاسل الإمداد العابرة للحدود تتحكم في قلب الاقتصاد.

-7النزعة التقنية–السلطوية :Techno-Authoritarianism من نقد الليبرالية إلى نقد الديمقراطية نفسها: إلى جانب التيارات القومية والاجتماعية المحافظة، يظهر داخل البيئة الفكرية المحيطة باليمين الجديد اتجاه أكثر راديكالية يرتبط ببعض دوائر التكنولوجيا ورأس مالها، ويطرح سؤالًا يتجاوز نقد الليبرالية إلى التشكيك في الديمقراطية الجماهيرية بوصفها آلية للحكم. هذا التيار لا يمثل الاتجاه السائد داخل القاعدة الاجتماعية للحركة، لكنه مهم تحليليًا لأنه يكشف عن "حدود" المشروع وعن أقصى ما يمكن أن يصل إليه نقد المؤسسات والقيود الليبرالية حين يُترجم إلى تصور بديل للشرعية والفعالية.

في مقاله) The Dark Enlightenment التنوير المظلم)، يقدم نِك لاند نقدًا جذريًا للديمقراطية، معتبرًا أنها ليست نظامًا محايدًا، بل "اتجاه" يولّد، بحكم آلياته، توسع الدولة، وتغوّل البيروقراطية، وتآكل القدرة على اتخاذ قرارات استراتيجية طويلة المدى. وهو يرى أن الديمقراطية الليبرالية لا تكتفي بتنظيم السلطة، بل تنتج منظومة أخلاقية–معرفية تحرس حدود المقبول في المجال العام. ومن هنا يصوغ لاند فكرة أن الإصلاح من داخل الديمقراطية غالبًا غير ممكن، وأن البديل الأكثر عقلانية هو "الخروج (exit) "أو تفكيك وحدات الحكم إلى كيانات أصغر وأكثر تنافسًا.

هذه الفكرة تلتقي مع ما يقترحه كورتِس يارفن في نصوص مثل) "Patchwork" الرقع السياسية) و) Formalist Manifestoبيان شكلي)، حيث يعيد تعريف الدولة بوصفها كيانًا إداريًا يجب أن يُقاس أداؤه بالكفاءة، لا بالتمثيل الشعبي. يارفن يقترح نموذجًا يقترب من فكرة "الدولة–الشركة"، حيث تُدار السيادة كملكية، ويصبح "الخروج" هو آلية المحاسبة بدل الانتخابات. وفي هذه الرؤية لا تكون المشكلة في فساد السياسيين فقط، بل في منطق الديمقراطية ذاته الذي يفصل-في نظرهم-بين القرار وتبعاته ويجعل الحكم عرضة للشعبوية القصيرة النفس أو للمزايدات.

يمكن القول إن القيمة الأهم لهذا المحور في دراسة اليمين الجديد ليست في حجمه الشعبي، بل فيما يكشفه من تناقض داخلي: حركة ترفع شعار تمكين "الشعب" ضد النخب، تضم في محيطها أفكارًا نخبوية تشكك في حكم الأغلبية ذاته وتبحث عن نماذج حكم أكثر "إدارية" و"فعالية". وهذا التناقض سيظهر مرة أخرى عند مناقشة حدود الحركة وإشكالاتها.

يمكن القول إن محاور اليمين الجديد السبعة التي تناولناها لا تعمل كقوائم منفصلة، بل تتداخل داخل تصور واحد: نقد فلسفي لليبرالية بوصفها منتجة للتفكك، وتشخيص مؤسسي يرى السلطة في الدولة الإدارية والكاتدرائية الثقافية، وإعادة مركزية القومية والسيادة، وتحويل الهجرة والعرق إلى سؤال عضوية وهوية، ثم توظيف الشعبوية لإعادة تعريف الشرعية ضد النخب والمؤسسات، مع نقد اقتصادي للعولمة، وصولًا إلى تيار تقني–سلطوي على الهامش يذهب إلى التشكيك في الديمقراطية نفسها. ومن ثم، لا يبدو اليمين الجديد مجرد تعديل في أجندة الحزب الجمهوري، بل أقرب إلى محاولة لإعادة ترتيب المبادئ التي قامت عليها الديمقراطية الليبرالية الأمريكية.

رابعًا: التناقضات الداخلية وأثر اليمين الجديد على شرعية الديمقراطية الليبرالية

يستمد اليمين الجديد جزءًا مهمًا من قوته من قدرته على جمع مظالم اقتصادية وثقافية ومؤسسية داخل سردية واحدة. غير أن هذا التجميع نفسه ينتج توترات داخلية لا يمكن تجاهلها، كما أن المشروع-حتى حين يُقدَّم بوصفه "تصحيحًا" للديمقراطية-يحمل آثارًا محتملة على شرعية الإطار الليبرالي واستقراره. فمن ناحية، يرفع اليمين الجديد خطابًا شعبويًا يُعلي من شأن "الشعب الحقيقي" في مواجهة "النخبة"، لكنه في الوقت ذاته يعتمد بدرجة كبيرة على نخبة فكرية وتنظيمية-مراكز أبحاث، منظّرون، شبكات إعلامية، وفاعلون حزبيون-تقوم بتأطير الحركة وصياغة مفرداتها وإنتاج شرعيتها. المفارقة هنا ليست شكلية؛ إذ تطرح سؤالًا حول ما إذا كنا أمام تمكين فعلي لقطاعات مهمشة أم إعادة إنتاج للهيمنة عبر نخب بديلة تدّعي

التحدث باسم الشعب. ويزداد هذا التوتر حين يُعاد تعريف "الشعب" كوحدة أخلاقية متجانسة، بما يجعل الاختلاف الداخلي قابلًا للتأويل كخروج على الأمة أو كنتاج "تلاعب" نخبوِي.

ومن ناحية أخرى، تتعقد المفارقة الشعبوية أكثر حين نلتفت إلى دور النخبة المالية. فبينما يقوم الخطاب على ثنائية الشعب مقابل النخبة، لعبت شبكات من أصحاب الثروات الكبرى دورًا مهمًا في تمويل المنظومة الإعلامية، والتنظيمية للحركة، ودعم مرشحيها، ومنابرها. هذا لا يعني أن الحركة مصطنعة؛ فقاعدتها الاجتماعية حقيقية، وغضبها متجذر. لكنه يعني أن "النخبة" هنا لا تُفهم باعتبارها كل رأس المال، بل باعتبارها نخبة بعينها تُوصَف بأنها عولمية/ليبرالية/ثقافية، في مقابل نخب "وطنية" أو "مضادة" يُنظر إليها كحليف مشروع. غير أن هذا الترتيب يظل مصدر توتر بنيوي، لأن تصاعد مطالب الحماية الاجتماعية أو إعادة التصنيع أو ضبط قوة الشركات الكبرى قد يصطدم بمصالح قطاعات من رأس المال داخل التحالف نفسه، ما يجعل استمرار نقل مركز الصراع من الاقتصاد إلى الهوية شرطًا ضمنيًا لاستقرار التحالف.

ويتجلى تناقض ثالث في علاقة الحركة بالدولة. فاليمين الجديد يهاجم "الدولة الإدارية" ويطالب بإضعافها أو تفكيكها، لكنه يميل في الوقت ذاته إلى تفضيل سلطة تنفيذية أقوى وأكثر قدرة على الحسم، وهنا تظهر مفارقة واضحة: كيف يمكن تقليص نفوذ البيروقراطية دون توسيع سلطة المركز؟ وكيف يمكن "إعادة تشكيل" المؤسسات دون إنتاج بيروقراطية جديدة أكثر تسييسًا؟ بهذا المعنى، لا يرفض التيار الدولة كأداة، بل يرفض دولة بعينها، الدولة الليبرالية القائمة بقواعدها وقيودها وحيادها المعلن وتتحول المعركة إلى صراع على من يملك الدولة وكيف تُدار، لا إلى صراع على وجود الدولة من الأصل.

كما يواجه المشروع حدودًا تتعلق بالهوية والتعددية. فالحركة ترتكز على قلق واضح بشأن الهجرة والتنوع الثقافي وسياسات العدالة العرقية، وتقدّم ذلك بوصفه أزمة هوية وانتماء. غير أن الولايات المتحدة، بحكم تاريخها وبنيتها الديموغرافية، مجتمع متنوع يصعب تحويله إلى نموذج تجانس ثقافي كامل. ومن ثم، فإن تصعيد "حرب الثقافة" قد يعمّق الاستقطاب بدل احتوائه، ويحوّل السياسة إلى صراع دائم حول من يستحق الانتماء ومن لا يستحقه. وهذه النقطة تمس جوهر الشرعية الديمقراطية: قبول الخصم بوصفه جزءًا من الجماعة السياسية شرط للاستقرار، بينما منطق الاستقطاب الهوياتي يدفع في الاتجاه المعاكس.

الأثر الأبرز لليمين الجديد، ربما، هو تحويل الصراع من منافسة سياسية داخل قواعد مشتركة إلى صراع على تعريف الشرعية نفسها. فعندما تُقدَّم مؤسسات مثل القضاء والإعلام والجامعات والبيروقراطية بوصفها حلقات في "النظام الليبرالي"، يصبح من السهل الطعن في قراراتها بوصفها غير شرعية من الأساس. وحين

تُقدَّم المعارضة السياسية بوصفها "خطرًا وجوديًا"، تتراجع المسافة بين الاختلاف السياسي ونزع الشرعية عن الخصم، بما يضعف منطق التداول ويعمّق الانقسام.

وأخيرًا، حتى مع تركيز هذه الدراسة على الداخل الأمريكي، يمكن القول إن اليمين الجديد يشكك في مسلمات الإطار الليبرالي الدولي الذي قادته الولايات المتحدة لعقود: التجارة الحرة، والالتزامات الخارجية، والتدخلات الطويلة. وإذا تحولت هذه النزعة إلى سياسة مستقرة، فإنها لا تعيد ترتيب أولويات الداخل فقط، بل قد تعيد تعريف دور الولايات المتحدة عالميًا-من قائد لمنظومة ليبرالية إلى دولة تفضّل السيادة الصلبة والصفقات القصيرة واعتبارات المصلحة المباشرة-وهو ما ينعكس، بالضرورة، على مستقبل العولمة وعلى قدرة المؤسسات الدولية على الاستمرار بالزخم ذاته.

خامسا: دلالات الظاهرة وحدودها

تؤكد عودة دونالد ترامب إلى السلطة في 2024 أن اليمين الجديد لم يكن لحظة احتجاج عابرة، بل تعبيرًا سياسيًا وفكريًا عن أزمة أعمق في الديمقراطية الأمريكية. ويمكن القول إن جوهر هذه الأزمة يتمثل في تلاقي ثلاث مسارات: تهميش اقتصادي واجتماعي في قطاعات من الداخل الأمريكي، وتسارع التحولات الثقافية والديموغرافية، وتراجع الثقة في المؤسسات بوصفها وسيطًا محايدًا بين المصالح والهويات. في هذا السياق، استطاع اليمين الجديد أن يقدم نفسه كبديل يَعِد باستعادة السيادة، وإعادة الاعتبار للهوية، وكسر نفوذ "النظام" الإداري–الثقافي الليبرالي، مستندًا إلى منظومة فكرية تراجع الليبرالية بوصفها إطارًا فلسفيًا لا مجرد سياسات.

غير أن هذه المنظومة تحمل بدورها توترات داخلية واضحة: فهي تجمع بين شعبوية ترفع شعار "الشعب" وبين حضور قوي للنخب الفكرية والمالية؛ وتهاجم الدولة الإدارية بينما تميل إلى توسيع السلطة التنفيذية؛ وتستثمر في حرب الهوية داخل مجتمع شديد التنوع؛ وتنتقد العولمة لكنها تعمل داخل اقتصاد عالمي شديد الترابط. وهذه التناقضات لا تعني بالضرورة ضعف الحركة، لكنها تشير إلى أن قدرتها على التحول إلى مشروع مستقر ستظل مشروطة بإدارة هذه التوترات، وبقدرتها على إنتاج توازن جديد بين المطلب الشعبوي وضرورات الدولة الحديثة.

ومن زاوية أوسع، تعيد الظاهرة طرح سؤال مركزي يتعلق بمستقبل الديمقراطية الليبرالية نفسها: هل ما نشهده هو مجرد تصحيح لمسار ليبرالي بالغ في الاعتماد على النخب والمؤسسات غير المنتخبة، أم أنه انزلاق نحو نموذج "ديمقراطية غير ليبرالية" يحتفظ بالانتخابات لكنه يضعف الضوابط التي تحمي الحقوق وتضمن الحق في الاختلاف وتمنع تحويل السياسة إلى صراع على شرعية النظام؟

بهذا المعنى، لا تمثل الترامبية-ولا اليمين الجديد-مجرد مشهد أمريكي داخلي، بل نافذة لفهم أزمة أوسع تطال الديمقراطيات الغربية: أزمة تمثيل، وأزمة هوية، وأزمة شرعية. وفهم هذه الظاهرة على نحو جاد يظل شرطًا لفهم المرحلة المقبلة في السياسة الأمريكية، وما قد تتركه من آثار على النظام الدولي الليبرالي الذي تشكلت الولايات المتحدة في قلبه منذ منتصف القرن العشرين.

نافذة على فكر كمال جنبلاط

- آراء ومواقف
- المعنى الحقيقي للإستقلال

إن المحافظة على الإستقلال هي خير من الإستقلال ذاته ، حيث يجب ان لا ننسى ان ثمار الإستقلال التي نقطفها وننعم بها الآن ما هي إلاّ نتيجة نضال مرير عمّدناه بالدم ، وجهاد طويل بذله أسلافنا واجدادنا في محاربة الطامعين، وضد الإستعماريين الغاصبين من عثمانيين وفرنسيين وانخليز. فلنتيقظ ولا نتيح لأمثال هؤلاء الفرصة كي يعيدوا الكرّة ، فبلدنا الجميل لم ولن يكون بعد اليوم لأي إستعماري أو عميل او دخيل ممراً او مقراً .

لأن الإستقلال الوطيد الدائم دعائمه ثلاث : السياسة الوطنية البنّاءة ، التكافؤ الاقتصادي والعدالة الإجتماعية . فالسياسة البنّاءَة هي أن نسعى لبناء وحدة وطنية دائمة بين جميع فئات الشعب اللبناني.

وأن نجدّ ونجتهد لتوعية وتعبئة هذا الشعب وجعله في مستوى الأحداث في الخفلين العسكري والمدني ونحمّله تبعية الدفاع عن ارض وطنه ، ومسؤولية التعاون مع أشقائه الشعوب العربية ، والتعامل مع سائر الشعوب في العالم على أساس الندّ للندّ.

والتكافؤ الاقتصادي هو ان تسعى الدولة جادةً لزيادة الإنتاج وضمان تصريفه، والعمل لمضاعفة الدخل القومي في كل مرحلة من الزمن تتلاءم مع التزايد السكانيّ.

وأمّا العدالة الإجتماعية فتعني أن يوزع الإنتاج وعائداته على أبناء الشعب دون تمييز أو تفرقة ، كلّ حسب حاجته ، ثم ان تتاح فرص العمل والعلم امام الجميع ، وأن تؤمن جميع الخدمات الإجتماعية من طب وصيدلة وإسكان وغيرها في خدمة مَن يحتاج اليها دون مقابل فما قيمة هذا البلد اذا لم ننظر الى القاعدة الشعبية ونتحسس بآلامها ، ونشعر بأمالها ونعززّها ، رافعين عنها ما تلاقيه من فقر وجهل ومرض . وما قيمة هذا البلد اذا أردنا ان نراعي اصحاب المصالح فقط الذين يعتبرون لبنان كمزرعة لهم يتقاسمون خيراتها.

(المرجع ن كتاب " لبنان وطن نفديه لا ملجأ نرتضيه صفحة 116)

- **العالم يعيش أزمة في وضع الديمقراطية السياسية**

في نظرة خاصة الى الديمقراطية السياسية وحرية الرأي والفكر والنشر وصيانة الحريات والحقوق الإنسانية ، نودّ أن نوضح ان العالم الحديث في شقيه الاشتراكي الشرقي والرأسمالي الغربي والعالم العربي ولبنان منه ، يعيش ازمة في وضع الديمقراطية الإجتماعية والإقتصادية ، ولكنه لم يتوفر له بعد أن يحقق نظام الديمقراطية السياسية الذي يجب ان ينبع حكماً من الديمقراطية الإجتاعية والإقتصادية الماثلة ، وبين عالم لا تزال تسوده وطأة الإحتكارات الرأسمالية الكبرى ، وتدفعه الى الامام ، في طليعة التجربة الاميركية ، سعي لا يتوقف عند أيّ حدّ لتنويع الإستهلاك الى ما لا نهاية ، ورفع درجته مستواه ، واخذت منه الآلة والدعاية التجارية ومنطلقات المجتمع الإستهلاكي المحض واهدافه تستحوذ الإنسان وتستعبده ، في صورة أبشع واكثر نهشاً وتخريباً لصحة الانسان التي عكست ربما بشكل يشوّه ما جرى في العالم من التجارب المماثلة ، يتوضح لنا باستمرار اهمية الديمقراطية الساسية ، وضرورة تلازمها مع نهج الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية الى تكوين النظام العام ... فحيث لا توجد ديموقراطية سياسية تضمن حرية الفكر والنشر والاعلام وتصون حقوق الانسان وحريات المواطن الحقيقية ، كما نصّت عليها عليها شرعة حقوق الانسان للأمم المتحدة ، يصعب ان تقوم عدالة متكاملة الجوانب ، متعاطفة مع نزعة الانسان الطبيعية للحرية بوصفها مطلب العقل الذي هوجوهر الإنسان وماهيته المميزة عن سائر الكائنات .
(المرجع كتاب لبنان وطن نفديه لا ملجأ نرتضيه صفحة 289)

- **من اقواله:**

- **الى أين نحن سائرون به**

إذا ما تحولنا الى مشاكل لبنان الداخلية / نقول : إن لبنان يمرّ في أزمة من التردّي المستمر على جميع الأصعدة ، فيما عدا إمتداد النشاط الإقتصادي ونموّه بفضل المؤسسات الخاصة وما يمكن تسميته بالنبوغ الفردي في مجال المبادرة الخاصة . ويعجب الإنسان كيف يستطيع ارباب العمل والعمال والحرفيون والمزارعون ان يعملوا في اجواء الفوضى الضاربة اطنانها في كل مكان . وهذا النشاط الإقتصادي هو الذي يمنع في الواقع الإنفجار الشعبي ان ياخذ مجاله الشامل.
ولكن يبقى ان الجميع يتساءل : الى اين نحن سائرون ؟ وعلى شاكلة من ومثال مَن تقوم وتعيش هذه الديمقراطية الليبرالية التي يبدو وكأنها في كل يوم تتعثر ثم تقوم لتمشي بضع خطوات ثمّ ترتبك وتسقط من جديد ، الى ما لا نهاية ...ومتى تكون النهاية وكيف تكون النهاية ؟ هي اسئلة يطرحها اليوم كل مفكر وكل سياسي وكل لبنان عادي.
(المرجع خطاب القاه في مهرجان اول ايار في 1974/5/1)

- **قلق حول مصير شبابنا وطلاّبنا**

في نطاق ما يحصل في لبنان ، يغمر نفوس االلبنانيين قلق كبير حول مصير شبابنا وطلابنا ومدى خدمتهم للمجتمع فيما نشهده من انخفاض مستوى الإنتخابات والتخريج في معظم المدارس والمعاهد والجامعات . كأن ديمقراطية التعليم لا تعني تنقية وترقية المتفوقين والدارسين والنخبة ، بل تعني ترقية التفاهة والبلادة والكسل الى مراكز صدارة المجتمع وخدمة المصالح العامة ، وكأن العبم ليس له وظيفة اجتماعية ... نشرالتعليم وديمقراطيته تعني إتاحة فرص التعليم للجميع وفق

مناهج للتدريس صارمة كاملة وشاملة لمناحي تربية الشخصية والعقل والمناقب. وتفتخً القدرات الطبيعية في الانسان لكي تبرز النخبة التي هي جديرة بأن تعبر الإمتحان والإختبار ، لأنها تكون بتفوقها وجهدها جديرة بخدمة الجميع ... وكيف يقوم مجتمع اذا فسدت فيه النخبة او تأخرت عن مستوى العلم الحقيقي ... ما ها الدلع الذي نراه عند بعض الطلبة وعند بعض المعلمين والأساتذة في المدارس والجامعات.
(المرجع كتابة "لبنان وطن نفديه لا ملجأ نرتضيه "صفحة "صفحة 47)

- **مطالب ومشاريع إصلاحية : المفهوم السليم للديمقراطية السياسية يستدعي تطوير النظام البرلماني القائم في لبنان**

إن التركيز على المفهوم الديمقراطي السياسي الذي ارشدت اليه الإختبارات الليبرالية الغربية ، وتناقضها وتعاكسها ابعاداً للطغيان في المؤسسي والحزبي والدولي والفردي ، وتأميناً للحرية الشخصية ، فإنه يعود الى تدعيم وتطوير النظام الديمقراطي البرلماني في لبنان ، نرى ضرورة تحقيق التعديلات الدستورية والحقوقية التالية :

أولاً : إقرارنظام للتمثيل ينطلق من قاعدة التمثيل النسبي ، وزيادة عدد النواب ورفع مستوى المرشح المعنوي والثقافي ، وتزويد اللجان النيابية العاملة بالخبراء ليشتركوا في جميع وجوه المناقشة ، ويمهدوا للتقرير الاخير ، والغاء الطائفية السياسية في توزيع الأعضاء (النواب).

ثانياً : انشاء مجلس دستوري تمثيلي آخر ، لتمثيل جميع النشاطات المهنية والاقتصادية والاجتماعية والمعنوية والبلدية المحلية والطلابية وسواها.

ثالثاً: انشاء محكمة عليا لمناقشة وتقرير دستورية القوانين والأنظمة والتصرفات العامة.

رابعاً : تأمين فصل السلطة القضائية عن السلطات الاخرى في الدولة ، بجعل مجلس القضاء وحده يجري التعيينات للقضاة وتأمين استقلال مجلس شورى الدولة ومراقبته على المراسيم والقرارات التنظيمية والقرارات الادارية.

خامسا : جعل المجلس النيابي ، او المجلسين مجتمعين في هيئة عامة يختارون بالإقتراع ، السّري، رئيس الحكومة المرشح لتأليف الوزارة وتخويله صلاحية، تأليف الوزارة بكل ما يفرضه النظام الديمقراطي المجلسي من حرية واستقلال عن السلطة الاجرائية الاولى ، وذلك تحقيقا لمفهوم سلطة الحكم .

سادساً : جعل صلاحية تعيين الموظفين محصورة بمجلس الخدمة المدنية حتى رتبة المدير العام ، تاميناً لفصل السلطة الإدارية عن مداخلات السلطة الحكومية السياسية المنحرفة احياناً عن القوانين والمناهج التنظيمية .

سابعاً : الفصل بين النيابة والزارة .

ثامنا : انشاء مجالس تمثيلية محلية في المناطق تحقيقاً للآمركزية الإدارية .

تاسعاً : اخضاع رؤساء الجمهورية والحكومة والوزارء والنواب وارباب المسؤولية الادارية ، طوال حياتهم لمراقبة ديوان المحاسبة هم وذويهم.

عاشراً : انشاء لجنة تحقيق دائمة في المجلس النيابي تتلقى شكاوي المواطنين، وتحقق فيها وتامين عمل محكمة الإثراء غير المشروع .

(المرجع : كتابة " لبنان وطن نفديه لا ملجأ نرتضيه "صفحة 293)

- **علوم وتكنولوجيا :**

- كيف يصنع الذكاء الإصطناعي وهم الفهم
عن جريدة النهار في 2026/2/4

يرتبط الجدل حول الذكاء الاصطناعي اليوم بسؤال مركزي: هل ما نراه من أداء متقدّم هو شكل من أشكال التفكير، أم نتيجة حسابات احتمالية بالغة التعقيد؟ هذا السؤال يشكّل مدخل الحديث الذي قدّمه الدكتور محمد إسماعيل، الباحث والمدرّب في التحول الرقمي، في سياق حديثه لـ"النهار"، حيث شدّد على ضرورة التمييز بين الانطباع الذي تخلّفه مخرجات هذه الأنظمة، وبين طبيعتها الفعلية القائمة على التعلّم الإحصائي لا الوعي أو الفهم الإنساني.

من البرمجة الصارمة إلى تعلّم الأنماط

يوضح إسماعيل أن البرمجيات التقليدية كانت تعتمد على منطق مكتوب سلفاً، حيث يحدّد المبرمج للحاسوب كل خطوة محتملة: إذا حصل أمر معيّن، ينفّذ النظام إجراءً محدداً.

أما اليوم، فقد تغيّر النموذج جذرياً. فالأنظمة الحديثة لا تُزوَّد بقواعد جاهزة، بل تُدرَّب على كميات هائلة من البيانات، ما يمكّنها من تعلّم الأنماط والعلاقات الإحصائية الكامنة داخلها.

عملياً، لا يبحث الذكاء الاصطناعي عن الإجابة عبر مسار منطقي محدّد، بل يتنبأ بالنتيجة التالية اعتماداً على احتمالات مستخلصة من خبرته التدريبية. فعند إنتاج نص، مثلاً، لا «يشعر» النظام بالكلمة التالية، بل يحسب أي كلمة تمتلك أعلى احتمال للظهور في السياق المعطى.

ويشير إسماعيل إلى أن هذا الأسلوب يسلّط الضوء على جانب مهم من الذكاء البشري نفسه، إذ إن كثيراً مما نعدّه "حدساً" أو سرعة بديهة لدى الإنسان يقوم أيضاً على التعرف إلى الأنماط المتراكمة عبر الخبرة، مع فارق جوهري يتمثل في الوعي والإدراك الإنساني.

تعلّم حقيقي أم إحصاء متقدّم؟

أحد أكثر الأسئلة شيوعاً في هذا المجال يتمحور حول ما إن كان الذكاء الاصطناعي "يفهم" فعلاً. ويؤكد إسماعيل أن الجواب العلمي واضح: هذه الأنظمة لا تمتلك فهماً أو وعياً.

لكنها، في المقابل، قادرة على التعميم، أي إنها لا تكتفي بحفظ البيانات، بل تتعلّم العلاقات الداخلية بينها، وتطبّقها على مسائل جديدة لم تواجهها سابقاً.

من هنا يظهر ما يُعرف بـ"القدرات الناشئة"، حيث ينجح النظام في أداء مهام لم يُبرمج عليها مباشرة، مثل تلخيص نصوص معقّدة أو حل مسائل متعددة الخطوات. ويشرح إسماعيل أن هذا الأداء لا يعود إلى فهم المفاهيم، بل إلى اكتشاف أنماط رياضية ولغوية قابلة لإعادة الاستخدام.

وبناءً على ذلك، فإن الخط الفاصل الحقيقي ليس بين الفهم والإحصاء، بل بين الحفظ الآلي وبين القدرة على التعميم والاستدلال الاحتمالي.

عصر التسارع الرقمي وتأثيره على الحياة اليومية

يرى إسماعيل أن الذكاء الاصطناعي يقف اليوم في صلب مرحلة غير مسبوقة من التسارع الرقمي، مع انعكاسات مباشرة على مختلف جوانب الحياة.

في سوق العمل، لم تعد الأتمتة مقتصرة على الأعمال اليدوية، بل امتدت إلى المهام الذهنية، مثل تحليل البيانات، إعداد التقارير، وتصميم الحلول، حيث باتت أنظمة ذكية قادرة على إنجازها في ثوانٍ.

أما في مجال اتخاذ القرار، فيتزايد الاعتماد على أدوات تحليل وتوصية تعتمد على معالجة كميات ضخمة من البيانات. غير أن هذا الواقع، بحسب إسماعيل، يفرض مهارة جديدة على الإنسان، تتمثل في التفكير النقدي ومراجعة مخرجات النظام، لا اتباعها بنحو آلي.

وفي مقابل تقدّم القدرات الحسابية للآلة، يتعزّز دور الإنسان في المجالات التي لا يمكن اختزالها إلى أرقام، مثل التقييم الأخلاقي، تحديد الأولويات، الفهم السياقي العميق، واتخاذ القرارات ذات البعد الإنساني.

يخلص الدكتور محمد إسماعيل إلى أن ما نطوّره اليوم ليس "عقولاً" بالمعنى البشري، بل أنظمة قادرة على التعلّم الإحصائي واستخلاص الأنماط من بيانات البشر الجماعية. هذه الأنظمة لا تفكّر ولا تشعر، لكنها تحاكي بعض نتائج التفكير عبر نماذج رياضية متقدّمة.

ويذكّر الذكاء الاصطناعي، في نهاية المطاف، بحقيقة أساسية: الذكاء لا يقوم دائماً على منطق صريح وخطوات واضحة، بل كثيراً ما يتمثل في القدرة على اكتشاف الأنماط وربط النقاط بسرعة. الفارق أن الإنسان يفعل ذلك بوعي وتجربة حياتية، بينما تقوم به الآلة عبر الاحتمالات والخوارزميات.

- **صحة وغذاء**

- ما الذي يريد الأطباء أن تعرفه عن المكملات الغذائية عن جريدة الجمهورية في2026/2/4

هل تناولت اليوم أي مكمّل غذائي؟ الاحتمال كبير. فوفق بيانات صحية أميركية، يتناول أكثر من نصف البالغين مكمّلاً واحداً على الأقل، وترتفع النسبة مع التقدّم في العمر، إذ يلجأ نحو رُبع من تجاوزوا الـ60 إلى 4 مكمّلات أو أكثر يومياً. غير أنّ هذا الانتشار الواسع لا يعني بالضرورة أنّ تلك المنتجات آمنة أو فعّالة كما يُروَّج لها.

مصطلح "المكمّلات الغذائية" واسع، ويشمل الفيتامينات والمعادن مثل فيتامين "د" والكالسيوم، بالإضافة إلى مستخلصات نباتية كالكركم والشاي الأخضر.

غياب الرقابة الصارمة قلق أساسي

صحيحٌ أنّ بعض الأشخاص يعانون نقصاً فعلياً في عناصر غذائية، ويحتاجون إلى مكمّلات تحت إشراف طبي، إلّا أنّ الأطباء يتعاملون بحذر شديد مع الاستخدام العشوائي لها خارج هذا الإطار.

القلق الأساسي، كما يوضحه اختصاصيّون، يكمُن في غياب الرقابة الصارمة. فبعكس الأدوية، لا تُلزَم المكمّلات بالحصول على موافقة مسبقة لإثبات سلامتها أو فعاليّتها قبل طرحها في الأسواق.

وتشير تقديرات طبية، إلى أنّ تفاعلات ضارّة ناتجة من هذه المنتجات ترسل عشرات الآلاف سنوياً إلى أقسام الطوارئ. وبعبارة أخرى، فإنّ استهلاكها غالباً ما يكون مقامرة صحية غير محسوبة.

ولا يتوقف الأمر عند المخاطر المحتملة، إذ إنّ كثيراً من هذه المكمّلات قد لا يحقق أي فائدة تُذكر. لذلك، نادراً ما يوصي الأطباء المعتمدون على الدليل العلمي بمكمّلات غذائية للأشخاص الأصحاء.

"علاجات سحرية" بلا أي رادع حقيقي

والمشكلة تتفاقم مع وسائل التواصل الاجتماعي، حيث تنتشر ادّعاءات غير مثبتة عن "علاجات سحرية" بلا أي رادع حقيقي، ما يستدعي تجاهل تلك الروايات والعودة إلى السؤال الجوهري: ما المشكلة الصحية الفعلية؟ وهل يمكن حقاً حلّها بحَبّة أو مسحوق؟

حتى عند اتخاذ قرار بتجربة مكمّل ما، ينصح الخبراء بالتحقق من مصدره وشهادات الجودة الصادرة عن جهات مستقلة، والتأكّد من وجودها على العبوة نفسها لا على الموقع الإلكتروني فقط.

كما يُحذَّر بشدة من تجاوز الجرعات الموصى بها، إذ إنّ الإفراط قد يسبب أضراراً خطيرة، وخصوصاً للكبد، كما أظهرت حالات مرتبطة بالاستخدام المفرط لمكمّلات عشبية شائعة.

ويُفضَّل الابتعاد عن المنتجات ذات القوائم الطويلة من المكوّنات، لأنّ المكمّلات أحادية العنصر أسهل مراقبة من حيث التفاعلات والآثار الجانبية، وأكثر التزاماً بالمعايير.

أمّا الخطوة الأذكى، فهي اعتماد ما يُعرف بـ"كيس المكمّلات": جمع كل ما تتناوله من مكمّلات وأدوية وإحضاره إلى طبيبك لمراجعته بدقّة. فقراءة الملصقات معاً واتخاذ قرار مبني على حالتك الصحية الفردية يظلان الخيار الأكثر أماناً في سوق لا يعترف غالباً بالخصوصية الطبية لكل شخص، إنّما يعتمد على الربح التجاري فقط.

- **من اقوال الصحف اخترنا لكم :**

- العرب بين ايران واسرائيل

مصطفى الفقي – جريدة الشروق في 2026/2/10

كان قيام الجمهورية الإيرانية الإسلامية في فبراير 1979 إيذاناً بميلاد نوعية خاصة من الاضطراب السياسي والخلط الديني، ذلك أن إيران قد بدأت تفكر بمنطق مختلف يقوم على تصدير الثورة وإحياء المشاعر الدينية والأخذ بدرجة كبرى من التطرف الذي لا مبرر له، ويكفي أن نتذكر حال المنطقة قبل قيام الثورة الإيرانية لكي ندرك أن الإسلام الحنيف براء منها وبعيد منها، فقد كان التعايش المشترك قائماً على رغم مظالم الغرب وسطوته على الشرق، وعبثه بالمقدسات واستيلائه على أرض فلسطين، ولكن الصراع في مجمله كان سياسياً بين الوطنية والعروبة في جانب وجنوح التطرف والتعصب في جانب آخر.

أكتب اليوم تحت هذا العنوان شديد الحساسية بالغ التعقيد قبل أن يبدأ أزيز الطائرات وسقوط القنابل وانطلاق الصواريخ، راجياً أن تتمكن المنطقة من تجاوز هذه الحالة الصعبة والخروج من هذا المأزق الذي فرضه الغرب (الترمبي) مع التعصب الديني والتشدد السياسي على الجانب الآخر، حتى أصبحنا قاب قوسين أو أدنى من مواجهات طويلة وجرائم بلا نهاية، إذ نسمع كل صباح عن حصاد عدد من الشهداء على الأرض العربية في صدام لا يتوقف بخاصة أن وصول ترمب إلى السلطة أصبح يعني مفاجآت يومية وصراعات دموية وقدرة هائلة على المواجهات المستمرة.

نحن أبناء الشرق الأوسط نعيش أصعب سنوات عمرنا وأعقد مراحل حياتنا، لأن القدر شاء أن تجرنا التغيرات الدولية والتحولات الإقليمية إلى مواقف شديدة الصعوبة بالغة التعقيد، فإذا كانت القضية الفلسطينية هي أم القضايا، وهي قميص عثمان الذي يرتديه كل من يريد أن يعبث بمقادير هذا الإقليم الذي يتوسط العالم ويقف على خطوط الاتصال البحري والمواصلات البرية في عالم اليوم، فإننا نتفهم جيداً أسباب ذلك التكالب عليه والرغبة الشديدة في تحقيق أكبر قدر من المكاسب في ظل الظروف الراهنة التي لا أبالغ عندما أقول إنها أقرب إلى طبول الحرب منها إلى أهازيج السلام.

لقد استيقظت النعرات التاريخية وانتشر خطاب الكراهية وظهر التعصب الذي كنا قد ابتعدنا منه منذ عدة قرون ليطل علينا التطرف بوجهه الكئيب من الجانبين معاً المشرق والمغرب، الشمال والجنوب، الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها في جانب والشرق العربي المسلم في جانب آخر، وأنا لا أزعم أن هناك ملائكة وشياطين، فليس لدينا أمام إبليس من يمكن أن نسميه بالقديس، إذ إن شهوة الاستقطاب والتصعيد اليومي والرغبة في تأجيج الصراعات وسكب الدماء لا تقف في مجملها عند حد معين، ولا يزال نفير الحرب ينشر المخاوف ويبعث على التشاؤم.

الذي يعنينا في هذا المقام هو الإجابة عن سؤال مُلح عن كيفية تصرف العرب في ظل هذا المأزق الذي يضعهم دوماً في بؤرة الأحداث ويحملهم مسؤولية جرائم لم يرتكبوها، ولكن الذي صنعها وصاغ إطارها إنما هو المشروع الصهيوني البعيد الذي استطاع استقطاب دول كبرى وتمكن من خنق الشرعية وإحلال منطق القوة بديلاً عن الحق، حتى أصبح سكان الكوكب يعيشون في ظل شريعة الغاب على رغم التقدم التكنولوجي والذكاء الاصطناعي وتحقيق قفزات هائلة في ميادين العلم والمعرفة ومجالات الاكتشاف والاختراع، وعندما تقترن سطوة الحكم بقسوة السلطان فإننا نكون إزاء حائط صد لا يمكن توقع ما وراءه، ولعلي أطرح هنا بعض الاعتبارات الداعمة لما نقوله حول احتمالات المواجهة التي بدأت بوادرها تطل على ميادين القتال ومواقع إطلاق الصواريخ في عمليات مخيفة يلوح فيها بعض الأطراف باستخدام السلاح النووي دون حسابات دقيقة أو مراعاة لمستقبل البشرية. وهذه النقاط يمكن إيجازها فيما يلي:

أولاً: لم يواجه العالم الإسلامي حالاً من التضييق السياسي والإعلامي، فضلاً عن العسكري أكثر مما يواجه حالياً، فإذا كان اليهود يتحدثون صباح مساء عن العداء للسامية فإننا نذكر الجميع بظاهرة "الإسلاموفوبيا" التي يروج لها الغرب لتصبح خنجراً طاعناً في قلب الإسلام الذي يدعو إلى التسامح ويعترف بالآخر ويقبل التعايش المشترك مع أبناء الجنس البشري من دون تفرقة بسبب دين أو لغة أو جنس أو أصل. فالإسلام لا يعرف التشدد والتعصب ولا يقبل التطرف أو الغلواء، ولكنه يتعايش مع غيره من الأديان والثقافات، بل والحضارات الأخرى على نحو يدعو إلى ضرورة الفهم الصحيح لفلسفة ذلك الدين تجاه قضايا التحرر الوطني والعدالة الإنسانية والشرعية الدولية.

ثانياً: إن المؤيدين للحقوق العربية والإسلامية من غير المسلمين يفوق عددهم أولئك الذين يعارضون هذه الحقوق ويرفضون الفهم الصحيح لديانات السماء، إضافة إلى أننا يجب ألا ننسى طبيعة المواجهات التاريخية التي عرفها الشرق أمام الغرب منذ حملات الفرنجة التي رفعت الصليب شعاراً تختفي وراءه أطماع الغزاة الذين وفدوا إلى المنطقة بدعوى حماية وصيانة التراث الصهيونية المسيحية في بيت المقدس، وندرك أيضاً بهذه المناسبة أن ذلك كان الإطلالة الأولى للاستعمار الغربي في المشرق العربي، وهي التي بدت إيذاناً بميلاد التعصب الديني واستخراج دعاوى زائفة لتبرير سطوة الغرب تحت أعلام المسيحية وشعارات الصليب، بينما المسيحية والإسلام كلاهما يبرأ من هذه الأفعال.

وهناك أعداد كبيرة من المسيحيين الغربيين يرفضون أن تتحول الشعارات الدينية إلى أدوات سياسية والأمر ذاته ينسحب على مئات الملايين من المسلمين الذين يدركون أن الديانات تتعانق في سماء البساطة والبعد من التعصب والغلواء والتطرف، ولقد لاحظنا في السنوات الأخيرة، خصوصاً منذ وصول الرئيس الأميركي دونالد ترمب إلى السلطة في الفترة الأولى، ثم عودته إليها بعد ذلك ما يعطي انطباعاً أن الرجل يحمل بعض

التفسيرات الدينية لسياساته المتشددة، متناسياً أن البشرية بكل ألوانها وأطيافها تسبح في قارب واحد يرتبط بقضايا العدل والإخاء والمساواة في كل الظروف.

ثالثاً: إن قيام الجمهورية الإيرانية الإسلامية في فبراير (شباط) 1979 كان إيذاناً بميلاد نوعية خاصة من الاضطراب السياسي والخلط الديني، ذلك أن إيران قد بدأت تفكر بمنطق مختلف يقوم على تصدير الثورة وإحياء المشاعر الدينية والأخذ بدرجة كبرى من التطرف الذي لا مبرر له، ويكفي أن نتذكر حال المنطقة قبل قيام الثورة الإيرانية لكي ندرك أن الإسلام الحنيف براء منها وبعيد منها، فقد كان التعايش المشترك قائماً على رغم مظالم الغرب وسطوته على الشرق، وعبثه بالمقدسات واستيلائه على أرض فلسطين، ولكن الصراع في مجمله كان سياسياً بين الوطنية والعروبة في جانب وجنوح التطرف والتعصب في جانب آخر.

لقد ظل العرب مدركين لهذه الحقائق يعيشون بين مطرقة إسرائيل وسندان إيران بوعي كامل وإدراك سليم لدور هذه المنطقة التي يعيشون فيها تجاه قضايا العدل والسلام. وقد خاض العرب حروباً إقليمية عديدة من أجل إقرار حقوقهم، ولكن التطرف يصنع التطرف، فضلاً عن أن العنف يولد العنف، وقد كان مصير السياسات الغربية هو إذكاء التشدد الإيراني وحياء القومية الفارسية على حساب العروبة بل والإسلام أيضاً، فقد دفع العرب والمسلمون ثمناً غالياً لسياسات جديدة وآراء متطرفة ورؤى متشددة فارتفعت صيحات التطرف في الجانبين، وعادت البشرية للعصور الظلامية التي تدفع الجميع نحو العداء المتبادل والكراهية الموروثة من عصور التعصب وفترات المواجهة بين الشرق العربي الإسلامي والغرب الأوروبي المسيحي الذي يجمع بين التشدد والتطرف في آنٍ واحدٍ.

إننا نقول صراحة إن المواجهة بين إيران وإسرائيل اختبار صعب للمسلمين والعرب، وهي مواجهة يبدو أنها وشيكة، وفي كل الأحوال فإن العرب هم أكبر الخاسرين للأسف، لأن الذين خرجوا من الحرب على غزة، والتي لا تزال آثارها قائمة سيدفعون ثمناً آخر للحرب المنتظرة والمواجهات الدامية. فالحرب بين إيران وإسرائيل تقتضي التدخل السافر من الولايات المتحدة الأميركية دعماً لحليفتها المدللة في المنطقة وأعني بها إسرائيل، وتعني بالضرورة جر دول الجوار إلى مواجهات كبيرة محتملة بحيث تدفع الأقطار العربية في غرب آسيا وشمال أفريقيا فاتورة باهظة لذلك الذي يحدث في ميادين القتال وساحات الحرب، بينما يعزف الرئيس الأميركي ترمب على أوتار ما يسميه سلام القوة وما يتوهمه أحياناً من إمكانات مطلقة في مواجهة الطرف الآخر لحرب لا تبقي ولا تذر، بل تقضي على الأخضر واليابس، وتعيد المنطقة إلى أصعب فترات التشدد وأقصى عصور التعصب، لذلك فإن العرب سيدفعون الثمن في كل الأحوال ما دامت الدولتان المتحاربتان إيران الفارسية وإسرائيل العبرية وهما تصطدمان فوق الأرض العربية.

- قرارات لا تكتمل ومواقف بين بين

رفيق خوري – جريدة نداء الوطن في 2026/2/12

ليس من السّهل أن يكتمل شيء في لبنان المحكوم بالبقاء في حالة انتظار ما يعرفه وما لا يعرفه. لا مشروع الدولة. ولا الوطن النهائي المنصوص عنه في مقدّمة الدستور. ولا حتى إدارة اللعبة في قضايا محلّية جدًا قبل الحديث عن المسائل المرتبطة نظريًّا وعمليًّا بما يحدث في المنطقة والعالم. فما حدث في النظام الديمقراطي البرلماني رسميًّا هو ما لم يحدث: برلمان لم يشأ رئيسه عقد جلسة واحدة لإجراء مناقشة عامة في "حرب الإسناد" التي بادر إليها "حزب الله" من خارج النظام، ودفع هو والبلد ثمن الاغتيالات والتدمير والتهجير، في حين كانت الحرب موضوع النقاش يوميًا في الكنيست الإسرائيلي وفي الكونغرس الأميركي والمجالس النيابية في أوروبا. لا أحد اعتذر. ولا شيء تغيّر.

وما يحدث اليوم هو تكرار الإصرار الرسميّ على قرار سحب السلاح غير الشرعي الذي اتخذه مجلس الوزراء، وتكرار الإصرار على رفضه من جانب "حزب الله" من دون أن يتحرّك أحد. مجرّد سجال ينطبق عليه تعبير عبدالله القصيمي الشهير: "العرب ظاهرة صوتية". وكلّما رفع "الحزب" الصوت بالرفض للتعاون مع الجيش شمال الليطاني لاحقه سؤال: هل تعاون معه بالفعل جنوب الليطاني؟ وما الذي تقصفه إسرائيل في الاعتداءات اليومية على الجنوب؟ لا شيء يكتمل.

والمسلسل طويل. حصرية السلاح في يد الدولة لم تكتمل بعد. ولا أحد يعرف متى تكتمل وكيف وإن كان الاكتمال واردًا. حرب إسرائيل لم تكتمل، والتهديد بحرب جديدة سيبقى محكومًا بألا يكتمل. حصرية قرار الحرب والسلم في يد الدولة لم تكتمل بعد. فالشيخ نعيم قاسم يعلن أن "حزب الله" ليس "على الحياد" في حرب أميركية على إيران، وبالتالي فإنه لم يسلّم الدولة قرار الحرب والسلم أو أقلّه لا يزال شريكًا في موضوع لا يقبل المشاركة لأن الحصرية هنا تكون كاملة أو لا تكون. والواقع أن الدولة أعلنت بوضوح أنها لا تريد الحرب، ولا تستطيع الذهاب إلى السلام في الظروف الحالية. و "حزب الله" المتمسّك بقرار الحرب، وسط الامتناع عن الردّ على الاعتداءات الإسرائيلية، يختصر دوره بالقدرة على تبادل "الإيلام" مع العدو. لكن أية مقاومة تحتاج إلى تحقيق هدف لا إلى مجرد إيلام العدو وتحمل ضربات شديدة كالتي لحقت بها في "حرب الإسناد" وملحقها في 66 يومًا. وهو بالطبع رافض بشدة أي سلام مع العدو، ويرى في مجرّد التفاوض معه "تنازلات مجانية."

والسيادة بالطبع لم تكتمل. لا من الخارج حيث الاحتلال الإسرائيلي، ولا من الداخل حيث قيام "دويلة" تهيمن على الدولة. فضلًا عن أن التدخل الخارجيّ في الشؤون اللبنانية الداخلية موسم دائم مزدهر يتبدّل فيه

اللاعبون لا اللعبة، وبعضهم موجود عسكريًا وأمنيًا في لبنان.

رئيس الحكومة نواف سلام دعا ضمنًا الزعامات السياسية إلى التواضع في بلد صغير ليس مركز الكون والسلاح الإيراني فيه ليس مركز الدائرة، وذلك بالقول: "لسنا قادرين على تغيير العلاقات بين أميركا وإيران، ولا تغيير عدد من المعطيات في المنطقة ولا معطيات الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، لكننا قادرون على تحصين أنفسنا في الداخل من تأثيرات المحيط". وتلك هي المسألة والمشكلة في آن. فنحن، مع استثناءات محدّدة ومهمة، نحترف التأثر بالخارج ونطالبه بالمزيد من التدخل في شؤوننا الداخلية ونصاب بالإحباط إذا تراخى في الدعم. كان ماركس يصف جماعة العنف الدائم بأنهم "الحالمون بالمطلق". ومشكلتنا تبدأ بالحالمين بالمطلق والمؤمنين بالعنف الدائم ولا تنتهي بالمصرّين على ترك الآخرين يقرّرون مصيرهم والرافضين اكتمال مشروع الدولة ونهاية الوطن.

- الحزب والعاصفة و«البيت اللبناني«

غسان شربل – جريدة الشرق الاوسط – 2026/2/23

هل هيَ مجردُ جولةٍ أم أنَّها أكبرُ وأخطر؟ وهل هي نهايةُ الحربِ أم نهاية حقبة؟ وهل هي عاصفةٌ عنيفةٌ عابرة أم أنَّها زلزال قاتل يكفي لتغيير الملامح؟ وهل صحيح أنَّ الأساطيل تقترب لطيّ صفحة نصفِ قرن من عمر الشرق الأوسط وفتحِ صفحة جديدة؟ وهل صحيح أنَّ العالم تعب من الممانعةِ والتخصيب والأنفاق والجيوش الصغيرة، ويستعدُّ لإعادة الخرائط إلى الحكوماتِ وجيوشها الشرعية؟ أسئلةٌ مطروحة في طهرانَ وفي مقر قيادة «حزب الله» اللبناني.

كانتِ السبعيناتُ شديدةَ الحيوية في بيروت. وكانت كليةُ التربيةِ في الجامعة اللبنانية من مسارحها. هذا شيوعيٌّ وذاك ناصريٌّ وثالث كتائبيٌّ ورابع قوميٌّ، ولم يكن صوتُ الإسلاميين مرتفعاً. وكانتِ البلاد تغلي. استضافتِ الجمهورية الهشة حلماً مسلحاً يفوق قدرتها على الاحتمال. وبدأ العالم ينشغل بكوفيةِ ياسر عرفات الذي حوّل جنوبَ لبنان منصة لإطلاق الصواريخ على إسرائيل، لتذكير العالم بالظلم اللاحق بشعبه.

وفي بداية ذلك العقدِ، كان وليد جنبلاط طالباً في الجامعة الأميركية ببيروت. وفي كليّة الطب بالجامعة نفسها، كان طالبٌ اسمُه سمير جعجع يراقب تآكلَ سلطة الدولة وتقلُّصَها لمصلحة الفصائل. وكان رجلٌ اسمُه رفيق الحريري يتابع في السعودية ترسيخ أعمدةِ إمبرطوريته المالية. وفي كليَّةِ التربية كانَ هناك طالبٌ لم تستدرجه طروحاتِ اليسار واليساريين وخطب محسن إبراهيم وجورج حاوي. استوقفته إطلالةُ الإمام

موسى الصدر وخطبُ السيد محمد حسين فضل الله. كان اسمُ الطالب نعيم قاسم، وهو ولد في 1953؛ بعد عامٍ من ولادةِ جعجع، وأربعةٍ من ولادة جنبلاط، وتسعةٍ من ولادة الحريري.

لعبت الأقدار دورَها. استدعى اغتيالُ كمال جنبلاط نجلَه وليدَ إلى السياسة والزعامة والحرب. واستدعتِ الحربُ جعجع إلى الحرب والسياسة والزعامة. واستدعَى السلمُ رفيق الحريري، لكنَّه انفجرَ على خط التماس الإقليمي بعدمَا حاول خطفَ لبنان من خاطفيه. سلك قاسم طريقَ حركة «أمل» بعدما اجتذبه حلمُ الدفاع عن المحرومين. حدثان سيغيران مسارَ أستاذ مادة الكيمياء؛ الثورة الإيرانية وما ضخَّته في عروق الإقليم والمجموعات الشيعية فيه، والغزو الإسرائيلي للبنان في 1982. فعلى دويّ الغزو بدأ موسمُ هجرةِ مجموعاتٍ إسلامية نحو تأسيس كيانٍ جديدٍ اسمُه «حزب الله». وفي تلك الرحلةِ كانَ نعيم قاسم إلى جانب حسن نصر الله وعماد مغنية وآخرين. وُلد الكيانُ الجديد برعاية إيرانيةٍ مباشرة وتسهيلٍ من حافظ الأسد الذي اختار التحالفَ مع ثورة الخميني لأسبابٍ يطول شرحُها.

في الثمانينات بدا أنَّ موقعَ لبنانَ مرشح للتغير. انغمس انتحاريٌّ في مقر وحدة «المارينز» ببيروت في 1983، وتسبَّب في سقوط أكثرَ من مائتي قتيل. جمعَ الجيش الأميركي جثثَ ضحاياه ونقلَ جنوده إلى السفن ثم ابتعد. السّفارة الأميركية في بيروت تعرضت لضربةٍ موجعة هي الأخرى. بدا واضحاً أنَّ إيران الخميني اختارت لبنانَ لترجمة بند في دستورها ينصُّ على الحق في تصدير الثورة. وبزعامةِ حسن نصر الله بدأ «حزب الله» رحلةَ صعوده خصوصاً بعدما انسحبت قواتُ الاحتلال الإسرائيلي من لبنانَ في بداية الألفية الجديدة ومن دون أي ثمن.

احتلَّ «حزب الله» موقع اللاعب الأول في لبنان. تحوّل صانعَ رؤساء للجمهورية والحكومات، ثم تحوَّل لاعباً إقليمياً علنياً حين أرسل قواته إلى سوريا لإنقاذ نظام بشار الأسد. كما ظهرت بصماتُه في اليمن والعراق.

يعرف نعيم قاسم القصةَ من أولها. كان شريكاً منذ البدايات. وتولَّى منصبَ نائب الأمين العام منذ 1991 إلى أنِ استدعاه القدر إلى الموقع الأول بعد اغتيال حسن نصر الله وهاشم صفي الدين. استدعاه القدرُ في أصعب الأيام. على طاولته ملفٌ يشبه سؤالاً صعباً وحارقاً. ماذا يفعل الحزبُ إذا أمر دونالد ترمب الأساطيلَ بإطلاق عاصفة النار مجدداً على مواقع النظام الإيراني؟ هل يستطيع الحزب البقاءَ في موقع المتفرج إذا واجه النظام الإيراني خطر التصدّع تحت الضربات الأميركية؟ ثم إنَّ العاصفة قد تستدعي أيضاً ضرباتٍ إسرائيلية إذا ردت إيران باستهداف الدولةِ العبرية كما تتوعّد؟ يعرف قاسم أنَّ الحزب اليوم هو غير ما كان عليه عشية انطلاق «طوفان السنوار». قدراته أقل، والمشهد اللبناني مختلفٌ ومثله الوضع الإقليمي.

يدرك قاسم أنَّ ممثلي المكونات اللبنانية الأخرى يعارضون انخراط الحزب في معركة من هذا النوع، خصوصاً أنَّهم جاهروا بمعارضتهم لـ«حرب الإسناد» التي أعلنها نصر الله غداةَ اندلاع «الطوفان». ابتعد الحلفاء السابقون للحزب عنه ولم يتردد زعيم «التيار الوطني الحر» جبران باسيل في غسلِ يديه من التحالف الذي أسهمَ في توسيع كتلته النيابية.

يعرف قاسم أنَّ المشهد تغير. يدرك أنَّ العماد جوزيف عون لم يفتح باب قصر الرئاسة بمفتاح «حزب الله» على غرار ما فعل العماد ميشال عون. دخل عون الأول القصرَ على حصان الحزب، وبعدما اضطر الآخرون إلى تجرع كأس القبول به لإنقاذ القصر من شغور طال. هذا من دون إنكار الصفة التمثيليةِ لعون الأول في بيئته. يعرف أيضاً أنَّ سوريا الأسد التي كانت ممراً للصواريخ وعمقاً استراتيجياً، باتت مع سوريا الشرع جداراً يقطع طريق قاسم سليماني، ويحاصر الحزبَ داخل «البيت اللبناني». وهو يدرك بالتأكيد أنَّ القرار الدولي الذي يطالب إيران بالعودة إلى داخل حدودها من دون ترسانة نووية وأذرع إقليمية يطالب الحزب أيضاً بالعودة إلى «البيت اللبناني» من دون ترسانته.

يقلّب الأمينُ العام الخياراتِ الصعبة. العلاقة مع الوليّ الفقيه عضويةٌ وحيوية وترابطُ المصائر واضحٌ وصريح. لكنَّ الخللَ في ميزان القوى صارخٌ والشعبُ اللبناني يعيش تحت المسيراتِ الإسرائيلية واعتداءاتها اليومية. هل يستطيع الحزبُ النجاةَ من عاصفة المواجهة الأميركية - الإيرانية إذا اندلعت؟ وهل يستطيع طي صفحةِ الترسانة للعودة إلى «البيت اللبناني» مراهناً فقط على صفته التمثيلية في بيئته؟ وهل يستطيع الأمينُ العام للحزب أن يكونَ سياسياً طبيعياً تحت سقف الطائف كما هي حال جنبلاط وجعجع وغيرهما؟

- ترامب وهذا النوع من السلام!

عبد الله السناوي – جريدة بوابة الشروق المصرية – 2026/2/22

»لا شىء أهم من تحقيق السلام.. كلفة الحروب أضعاف كلفة تحقيق السلام.«

تبدّت فى تلك العبارة، التى أطلقها الرئيس الأمريكى «دونالد ترامب»، من فوق منصة أول اجتماع لمجلس السلام العالمى، مفارقات وتناقضات مع سياساته المتبعة فى أزمات إقليمية ودولية تنذر بعواقب وخيمة.

ما مفهوم السلام الذى يدعو إليه ترامب؟!

هذا سؤال ضرورى يتجاوز بكثير تأسيس معهد يحمل اسمه مقرونًا بالسلام «معهد ترامب للسلام» فى واشنطن، أو ترديد نداءات السلام بغير سياسات تسندها ومواقف يُعتدّ بها فى إنهاء الحروب بالفعل لا بالادعاء.

لم يُخفِ ضجره من مستوى التمثيل وغياب الحلفاء الأوروبيين، قائلًا: «هناك قادة لا نرغب فى مشاركتهم!«

لا يعنى طلبه بإلحاح الحصول على جائزة «نوبل للسلام» أنه يستحقها فعلًا.

فى كلمته الافتتاحية بصفته رئيسًا لمجلس السلام والمهيمن على جدول أعماله، تطرّق مجددًا، دون مقتضى، إلى جائزة «نوبل للسلام» وأحقيته بها، لكن بأسباب جديدة أكثر انضباطًا: «أريد إنقاذ الحياة.«

أسهب فى كيل المديح لنفسه بمبالغات مطوّلة كرجل أوقف الحروب فى كل مكان، فيما سيناريوهات تفجير الشرق الأوسط، لا إيران وحدها، ماثلة ومنذرة.

القوة ركن جوهرى فى مفهومه للسلام.

إنه «سلام القوة»، بصياغة واضحة لا يكفّ عن ترديدها.

هذا جوهر استراتيجيته فى إدارة الأزمة الإيرانية.

يتفاوض بالسلاح طلبًا لفرض إرادته وأجندته على الطرف الآخر.

يطلب صفقة مع الإيرانيين تستجيب بالكامل لما يريد.

إذا ما تمكّن بالمفاوضات من تحقيق أهدافه فإنها صفقة «الانضمام إلينا»، بمعنى استعادة أدوارها القديمة كشرطى فى المنطقة لصالح الاستراتيجيات الغربية.

ما البديل؟

الحرب، ولا شىء غير الحرب، لتحقيق نفس الأهداف الاستراتيجية.

مشكلته الرئيسية أنه لا يمتلك أية إجابة عن سؤال اليوم التالى.

جميع القوى الإقليمية، باستثناء إسرائيل، تتحسب من سيناريوهات الخطر والفوضى التى لا يمكن التحكم فيها، وهو نفسه لا يعرف ما قد يحدث.

رغم التحريض الإسرائيلى المتصل على الحرب، إلا أنها تخشى، فى الوقت نفسه، من ردّات الفعل الإيرانية، التى أسمتها صحيفة «يديعوت آحرونوت» بالسيناريوهات الكابوسية، مدفوعة بذكريات حرب الاثنى عشر يومًا وشلّ الجبهة الداخلية تمامًا.

»سنرى أين تصل الأمور بين إسرائيل وإيران.«

بدت تلك العبارة الترامبية كاشفة بذاتها لحقيقة الأزمة، أطرافها الرئيسيين وأبعادها الوجودية.

إنها أزمة إسرائيلية قبل أن تكون أمريكية.

المعنى، بوضوح، أنه إذا استجابت إيران للشروط الإسرائيلية فإن هناك صفقة ما، وإذا ما مانعت فإن الحرب سوف تكون مرجّحة.

حسب سير مفاوضات مسقط، التى نُقلت جولتها الأخيرة إلى جنيف، فهناك تقدم كبير، كما يؤكد الإيرانيون، لكنه مشكوك فيه، كما يقول الإسرائيليون.

المشروع النووى فقط هو ما يجرى التفاوض عليه.. أما المشروع الصاروخى الباليستى ودعم وتمويل الحلفاء الإقليميين فهما خارج أى تفاوض.

ألبون شاسع بين الموقفين الإيرانى والإسرائيلى.

المفارقة الجوهرية هنا أن «ترامب» أكد لمرات عديدة أنه نجح فى ضرب المشروع النووى الإيرانى، فما موضوع التفاوض إذن؟!

لا شىء غير اكتساب الوقت اللازم قبل توجيه الضربة العسكرية المزمعة.

الإلحاح على تقليص المشروع الصاروخى الباليستى يترافق مع ضغوط متزامنة لنزع أسلحة الجماعات التى تناهض إسرائيل فى فلسطين المحتلة ولبنان واليمن.

»إذا لم تُسلّم حماس سلاحها كما وعدتنى فسوف يتم مواجهتها بقسوة بالغة.«

كان ذلك تصريحًا ترامبيًا آخر ينذر بتقويض وقف إطلاق النار الهش فى غزة، ومشروع «ترامب» كله، الذى تأسس على خطته ذات العشرين نقطة.

من يتولى مهمة نزع سلاح «حماس»؟

لا توجد دولة واحدة من التى أعلنت استعدادها للمشاركة فى قوة الاستقرار الدولية، التى تأخر تشكيلها حتى إبريل المقبل، مستعدة لأن تتولى هذه المهمة الملغّمة.

حسب تصريح إندونيسى لافت: «لن نرسل قوات قتالية إلى غزة ولن نشارك فى نزع سلاح حماس.«

التصريح يكتسب أهميته من اندفاع إندونيسيا، أكثر من أية دولة عربية أو إسلامية أخرى، فى دعم خطة «ترامب.«

حسب تصريح المدير التنفيذى لمجلس السلام فى غزة: «لا خيار لنا سوى نزع سلاح حماس.«

وهو توجه لا تشاركه فيه أى دولة عربية عضو فى ذلك المجلس.

هناك اقتراحات وبدائل أخرى لأزمة السلاح، مصرية وتركية بالذات، تستبعد سيناريو نزعه بالقوة.

موقف «ترامب» يتراوح بين استخدام القوة والتهديد بها وبين التفهّم للحلول البديلة، قبل أن يعود إلى الخيار الإسرائيلى فى كل مرة.

»السلام فى الشرق الأوسط ليس مستحيلًا.«

كان ذلك تصريحًا آخر لـ«ترامب»، لكنه مبهم ولا يقف على أى أرض صلبة، فجوهر الصراع هو حق الفلسطينيين فى تقرير مصيرهم، وقضيتهم بالأساس هى التحرر الوطنى.

الأفدح أنه لم يُدن بحرف واحد الخروقات الإسرائيلية تقتيلًا وتجويعًا لمواطنى غزة، فى الوقت الذى خصّ الفلسطينيين وحدهم بالوعيد، محمّلًا إياهم مسئولية تفشّى الكراهية والإرهاب!

كان ذلك إجحافًا بالحقائق التاريخية الثابتة.

معضلة سلام «ترامب» هى نفى طبيعة الصراع، والفصل بين غزة والضفة الغربية التى تتعرض الآن لأخطر موجة من الاستيطان والتهويد بفرض السيادة الإسرائيلية عليها.

هذا النوع من السلام لا يمكن أن يمر.

- أولويات وخيارات متناقضة أمام العالم

إياد أبو شقرا – جريدة الشرق الاوسط – 2026/2/22

من المقولات الشعبية التي نضج وعينا السياسي عليها «لا تضعْ كل بيضك في سلة واحدة». وتتأكد الحكمة من هذه المقولة، في ظروف عالمية وإقليمية يسودها الغموض السياسي، والتسويات الظرفية، وضياع الفوارق بين الاستراتيجية والتكتيك.

كمثال، الولايات المتحدة، اللاعب الأقوى على الساحة الدولية، ما عادت تتكلم عن تحالفات استراتيجية عميقة وبعيدة المدى، بل تروّج صراحةً لـ«صفقات» تُعقد لحلّ أزمة هنا وخلاف هناك. وهذا يحدث في عالم تتقزّم فيه وتتلاشى المثاليات والمبادئ السامية أمام المصلحة الخاصة المباشرة.

هنا أحسب أن ثمة متغيّرين وراء هذه الحالة:

الأول، هو سقوط ما بدا لفترة أنه «نموذج أوليّ» لنظام عالمي بديل يخلف «نظام ما بعد الحرب الباردة.«

والثاني، هو تسارع التقدم التكنولوجي... وصولاً إلى الذكاء الاصطناعي بتبعاته الحتمية على مصير الإنسان!

فيما يخصّ المتغيّر الأول، ثمة ارتباك أوروبا التي لعبت عبر التاريخ دوراً أساسياً في صراعات الهيمنة على العالم. وحقاً، كانت أوروبا، بحكم موقعها الجغرافي المجاور لآسيا وأفريقيا، وتأثرها الحضاري بالديانات التي نشأت في غرب آسيا، لاعباً مهماً جداً سواء على صعيد الدين، أو التقدم التكنولوجي، أو الهيمنة الاقتصادية.

لقد شكّل تنصّر الإمبراطور قسطنطين الكبير (306-337 م) بداية «ثقل» أوروبا في تاريخ المسيحية. وبينما أطلقت التقدم التكنولوجي «الثورة الصناعية» بعد فتح المسلمين للقسطنطينية (1453 م) وهجرة علمائها إلى غرب أوروبا، دانت الهيمنة الاقتصادية عالمياً لأوروبا بنتيجة استكشاف القارات واستعمارها.

»أوروبا الاستعمارية» هذه أنجبت، غرباً، الولايات المتحدة الأميركية. وشرقاً، أنتجت حروب إمبراطورياتها، بجانب التناقضات الطبقية التي أفرزتها «الثورة الصناعية»، نشوء آيديولوجيا ثورية حوّلت روسيا إلى ظاهرة سياسية واقتصادية وعسكرية ضخمة اسمها الاتحاد السوفياتي. وبالتوازي، مع التراخي التدريجي للهيمنة الأوروبية الغربية على أميركا اللاتينية بعد حرب الاستقلال الأميركية، أدى نجاح «الثورة البلشفية» التي صنعت الاتحاد السوفياتي إلى تداعيات في مناطق عديدة انتفضت على تلك الهيمنة الأوروبية... على رأسها الصين، ولاحقاً الهند، وطبعاً ما غدت دول آسيا وأفريقيا.

انهيار الاتحاد السوفياتي السابق ولّد مرارةً عند تيارات عديدة داخل روسيا، الكيان «السوفياتي» الأكبر والأساسي. ولعل هذه المرارة كانت أكبر وأقسى عند ذوي الذاكرة القوية والمصالح الأقوى من رجال النظام السابقين.

الزعيم الروسي الحالي فلاديمير بوتين من هؤلاء الرجال.

بوتين، رجل الاستخبارات، والمسؤول السابق في الـ«كي جي بي» بـ«ألمانيا الشرقية» أيام تبعيتها لموسكو، ما كان لينسى بسهولة أو لا يتسامح بسهولة مع تبدّل الظروف!

بل كيف يمكن أن ينسى ويتسامح عندما تصل بيارق حلف شمال الأطلسي (الناتو) وصواريخه إلى حدود روسيا؟!

أكثر من هذا، أمثال بوتين لا ينخدعون كثيراً بمماحكات الجدل العقائدي عندما تكون هناك مصالح قومية «سليبة» و«ثأرات» كبرى تنتظر وقتها. ولعله، وهو العليم بـ«كيمياء» السياستين الأوروبية والغربية، عموماً، قرّر الطريقة المثلى للانتقام من الغرب لإسقاط دولته السوفياتية الراحلة.

وبما أن الغرب نجح في إسقاط الاتحاد السوفياتي من الداخل، رغم قدراته النووية المدمِّرة، اختار بوتين لانتقامه أسلوباً مشابهاً يقوم على إسقاط الديمقراطيات الغربية من الداخل. وها هو يفعل هذا، بالضبط، عبر تشجيعه التطرّف الشعبوي والعنصري، ورعايته الإجهاز على التفاهمات العريضة التي كانت حتى اليوم السمة الأبرز لاستقرار هذه الديمقراطيات.

سياسات الكرملين الحالية لا علاقة لها بمُسميات الماضي «السوفياتي» وولاءاته «اليسارية»؛ إذ إن أقرب حلفائه ومناصريه في أوروبا والولايات المتحدة، اليوم، الأحزاب والشخصيات اليمينية المتطرفة والعنصرية المعادية للهجرة والأجانب. والواضح أنه كلّما تزايد نفوذ هؤلاء وشعبيتهم، واقتربوا أكثر من تولّي السلّطة، تزايد احتمال الانقسامات الداخلية، واهتزّت الوحدة الداخلية للدول المعنية، ومعها وحدة التحالف الغربي بأسره.

من جهة ثانية، مع الصعود المطّرد لليمين الأوروبي المتطرّف، تخرج أصوات من الولايات المتحدة تؤكد الانقسام الحاصل راهناً في الساحة الأميركية. وكان أبرز هذه الأصوات ما سمعه العالم أخيراً في «مؤتمر ميونيخ للأمن» من وزير الخارجية الأميركي ماركو روبيو، وما كتبته الأكاديمية والخبيرة الدفاعية ناديا شادلو، من تيار «المحافظين الجدد»، في مقالة نشرتها مجلة «فورين آفيرز.«

كلمة روبيو جاءت بياناً سياسياً صريحاً «يبشّر» بنظام أميركي تفرضه واشنطن على العالم، وتسمح فيه لأوروبا بلعب دور الشريك الأصغر في حرب على كل الحضارات والثقافات والديانات المخالفة. هنا لا اعتذار في كلام روبيو عن الماضي الاستعماري بل تزكية له... مع رفض مطلق لفكرة تعايش دولي قائم على القواعد والمؤسسات، وتثبيت لفسطاطي «الخير» و«الشر»، حيث الأول مسيحي أبيض محافظ يدعمه أغنياء التكنولوجيا المتقدمة... بينما الآخرون في الثاني.

فكرة مشابهة طرحتها شادلو، عندما أشارت إلى التناقض بين «نظامين تشغيليين» في عالم اليوم. وأردفت أن الأول يدّعي أن القضايا الملحّة الأساسية لا تُحل إلا عبر «منظومة عالمية» و«فوق كيانية» وأنظمة متعددة الأطراف والاتجاهات، أما الثاني فيؤمن بأن «الدولة - الأمة» تظل أساس الشرعية السلطوية والتحرّك الفعّال.

وبعد سرد طويل للتحديات الكبرى، كظاهرة الهجرة والجوائح وبروز الصين، اعتبرت شادلو أن الجدل لم يعُد نظرياً، بل صار التناقض بين «العولميين» و«الكيانيين» جلياً، بالأخص، في النقاش السياسي الحاصل بين واشنطن والعواصم الأوروبية. وتابعت أن القيادة الأميركية الحالية باتت تشكك في جدوى بقاء المؤسسات العالمية، في حين يواصل القادة الأوروبيون التشديد على أهميتها للمحافظة على «نظام ما بعد الحرب الباردة». وخلصت بنصح واشنطن و«الدول الديمقراطية الأخرى» بالكف عن احترام «النظام العالمي المتحجّر» وإيجاد حلولها الخاصة للأزمات الدولية.

- تسرّع من وتيرة هدم منازل الفلسطينيين في المناطق "ج"

عميرة هاس - مراسلة المناطق الفلسطينية المحتلة " هآرتس "إسرائيل - 2026/2/22

●في صباح الثامن من كانون الثاني/يناير، دخلت ثالث جرافات إسرائيلية نابلس، ترافقها خمس سيارات جيب تابعة لحرس الحدود ومركبة بيضاء تعود إلى اإلدارة المدنية. وصلتُ إلى حيّ التعاون في جنوب المدينة، حيث أطلق عناصر الشرطة المرافقون قنابل الغاز المسيل للدموع في اتجاه صحافيين وسكان لمنعهم من االقتراب، وعلى بعد مئات األلمتار، شاهد مرسال خطّاب جرافتين تضربان سقف منزله، وتحطّمان الجدران وتُسقطانها. وفي الوقت نفسه، كانت هناك جرافة ثالثة تهدم منزل عائلة العباد حتى انهار هو اآلخر. وفي يوم الثالثاء الماضي تكرّر المشهد، حين هدمت جرافات إسرائيلية منزل عائلة الصابر في الحي نفسه، كما تلقّى ما ال يقل عن ثمانية منازل أُخرى أوامر بوقف العمل وأوامر هدم للسبب ذاته : وقوعها في المنطقة "ج"، وعدم حصولها على تراخيص بناء من السلطات اإلسرائيلية، على الرغم من أن الحي مالصق ألحياء منظّمة في نابلس وبعيد عن أي مستوطنة أو طريق يؤدي إليها.

●وحيّ التعاون هو مثال واحد على وتيرة الهدم المتصاعدة في أنحاء الضفة الغربية. فخالل كانون الثاني/يناير من هذه السنة، هدمت اإلدارة المدنية ما مجموعه 24 مبنى في الضفة بحجة عدم الترخيص في المنطقة "ج ."ووفقاً لمعطيات مكتب ألمم المتحدة لتنسيق الشؤون اإلنسانية OCHA)،)فقد هُدم خالل العامين الماضيين 2461 مبنى يملكه فلسطينيون للسبب نفسه، مقارنة بـ 4684 مبنى خالل ألعوام التسعة التي سبقتهما. ونتيجة لذلك، ف ق دْ ف ق د نحو 3022 شخص منازلهم خالل هذين 9عند االقتباس يرجى ذكر المصدر العامين ● .

ويتقاطع ارتفاع وتيرة الهدم اإلداري للبناء الفلسطيني مع مسارين بارزين في الضفة خالل السنوات ألخيرة: تهجير نحو 82 تجمعاً فلسطينياً بسبب التوسع المتسارع في إقامة المزارع والبؤر االستيطانية وما يرافقها من عنف منظم، والتغييرات التي أدخلتها الحكومة على ترتيبات ألراضي في الضفة. ومن هذه التغييرات: إلغاء الحظر على شراء اليهود بصورة خاصة أراضي في الضفة، ورفع السرية عن سجل ألراضي وإلغاء إشراف اإلدارة المدنية على صفقات ألراضي، واستئناف تسوية ألراضي وتسجيلها حسب الملكية، وتسريع إعالن مزيد من ألراضي الفلسطينية العامة أو تلك التي ال تتضح صلتها الملكية كـ "أراضي دولة". وتؤدي هذه العناصر مجتمعة إلى توفير مزيد من ألراضي "الخالية" من الفلسطينيين.

● كان يُفتر ض بالتقسيم المصطنع الذي أقرّه اتفاق أوسلو، والذي أعاد إلى الفلسطينيين صالحيات التخطيط والبناء في 36 %فقط من مساحة الضفة الغربية)المناطق "أ" و"ب"(، أن ينتهي سنة 1666 ،ومنذ تلك السنة، كان من المفتر ض أن تمتد صالحيات السلطة الفلسطينية إلى معظم الضفة الغربية (باستثناء المساحات المبنية في المستوطنات القائمة -وفق تفسير المفاوضين الفلسطينيين - والمعسكرات العسكرية

● .)لكن إسرائيل جمّدت منذ ذلك الحين بصورة أحادية الجانب عملية "نقل الصالحيات" والمساحة التي تستطيع السلطة الفلسطينية تطويرها لمصلحة شعبها. ولذلك، فإن كل مبنى فلسطيني جديد، أو عمود كهرباء، أو أنبوب مياه يقع ضمن 61 %من الضفة المصنَّفة منطقة "ج" يحتاج إلى ترخيص من اإلدارة المدنية، وهو ترخيص ال يُمنح. فعلى سبيل المثال، في الفترة 2226-2222 ،منحت اإلدارة المدنية 66 رخصة بناء للفلسطينيين، بحسب ردها على جمعية "بِمكوم"، بينما في الفترة نفسها مُنح مواطنون يهود 220222 ترخيص لوحدات سكنية، وفق معطيات دائرة اإلحصاء المركزية. وهذا الواقع يُثبط سلفاً عزيمة أي فلسطيني أو بلدية فلسطينية ترغب في البناء بصورة قانونية، فهي تعلم أنها ستواجه مساراً بيروقراطياً طويالً ينتهي غالباً برفض الطلب 10 .عند االقتباس يرجى ذكر المصدر ●

وهكذا تجد المدن والقرى نفسها عاجزة عن توسيع المخططات الهيكلية وإدراج أراضٍ عامة أو خاصة لتلبية الحاجات االقتصادية والنمو الطبيعي للسكان، وإقامة مدارس ومستشفيات وحدائق ومالعب.

● إن التغييرات البنيوية في اإلجراءات المتب عة وموجة هدم المنازل ستسهّل على الدولة وعلى أفراد االستيالء على مزيد من ألراضي، باإلضافة إلى أساليب أثبتت نجاعتها سابقاً: العنف والطرد المباشر، وإعالن مناطق إطالق نار، ومصادرات ألغراض أمنية، ومحميات طبيعية، ومنع الوصول إلى منطقة التماس، وإقامة مناطق أمنية حول المستوطنات وغيرها. ومع القرار الصادر ألسبوع الماضي بتسريع

إعالن أراضي دولة، يُتوقع أن تكثّف إسرائيل استخدام تفسيرها للقانون العثماني، الذي يتيح لها إعالن أراضٍ غير مزروعة كأراضٍ مخصصة لليهود، على الرغم من أن سبب عدم زراعتها هو منع أصحابها من الوصول إليها ● .كما أن الضائقة االقتصادية في الضفة قد تدفع فلسطينيين إلى بيع أراضٍ إلى يهود، وهذه الضائقة ناجمة مباشرة عن قرارات حكومية: وقف العمل داخل إسرائيل ومصادرة نحو 72 %من إيرادات السلطة من الجمارك والضرائب. وحتى لو أقدم بضع عشرات فقط على ذلك، ولو كانت القطع صغيرة جداً، فإن كل قطعة ستتيح توسيع السيطرة اإلسرائيلية ● .

على مدى أعوام، طالبت جمعيات استيطانية، وفي مقدمتها "رغافيم"، للحفاظ على "أرض الوطن"، بتنفيذ التغييرات التي أقرتها الحكومة، وبموازاة ذلك تعزيز "االنفاذ والسيادة" وهدم المباني الفلسطينية في المنطقة "ج". ويزعم تقرير صادر عن "رغافيم" الشهر الماضي أن تشديد االنفاذ ساهم فعالً في تراجع البناء الفلسطيني من دون ترخيص. وتدّعي هذه الجمعيات أن االمر يتعلق بمؤامرة فلسطينية لالستيالء المنظم على أراضٍ، على الرغم من أنها أرض فلسطينية أصالً ووفق القانون الدولي. غير أن ما يُعرض كمخطط خبيث هو في الغالب نتيجة انعدام البدائل

● .وهذا حالة مرسال خطّاب، البالغ نحو 60 عاماً؛ إذ عاش طوال حياته مع عائلته في شقة مستأجرة في نابلس. ومدخراته من عمله كفني أسنان، ثم صاحب محل زهور، لم تكفِ لشراء شقق له وألبنائه. وفي مطلع العقد 11عند االقتباس يرجى ذكر المصدر الماضي، اشترى خطاب قطعة أرض من أحد سكان قرية عراق بورين، على االطراف الجنوبية لمنطقة جنوب غربي المدينة، تُعرف باسم "نابلس الجديدة"

● .إن ترسيخ المنطقة "ج" كمنطقة محظورة على التطوير الفلسطيني رفع أسعار االراضي داخل المدن التي تُصنَّف معظمها منطقة "أ"، وفي القرى التي تنقسم أراضيها بين "ب" و"ج". وكثيرون، كعائلة خطاب، قرروا المجازفة والبناء في المنطقة "ج"، على أمل ألاَّ تصل يد االدارة المدنية إلى أماكن بعيدة عن أي مستوطنة إسرائيلية أو طريق يستخدمه المستوطنون، وتقع على بعد دقائق من أحياء معروفة. يقول خطاب قرب ركام منزله" :بنينا بيتنا شيئاً فشيئاً. شقة لي ولزوجتي، وأُخرى البني االكبر وأحفادنا، وثالثة قيد اإلنشاء البنه الذي خُطب." ولم ينتقلوا إلى السكن فيه إالَّ قبل عامين ● .

وهذا ما ظنّه بعض سكان ك فّين شمالي طولكرم؛ فعند تقاطع طريقين بين قريتين، وعلى مساحة نحو خمسة دونمات، بنوا محطة وقود ومصنع خرسانة وكشكاً. نُقلت المحطة سنة 2218 من داخل القرية، وبنى شاب الكشك بعد اندالع الحرب، وفي مطلع الشهر، علّق جنود أوامر بوقف العمل بسبب عدم الترخيص. ويقول صاحب الكشك: "إلى أين نذهب؟ ومن أين نعتاش؟ فقدتُ عملي في مطعم داخل إسرائيل مع اندالع الحرب، وهناك أقارب آخرون كانوا يعملون هناك أصبحوا عاطلين، وأراضينا الزراعية تقع وراء الجدار، وال يُسمح لنا بالوصول إليها وزراعتها. االرض هنا لنا. ما الذي يزعج في أن نكسب رزقنا من الكشك المقام عليها؟ ● "أصحاب المباني في الموقع يدرسون ما إذا كانوا سيخوضون مساراً بيروقراطياً وقضائياً لتقديم اعتراضات على أوامر وقف العمل التي ستعقبها أوامر الهدم، وقد فعلت عائلة خطاب، وفشلت. ولم يأخذ المجلس االعلى للتخطيط في اإلدارة المدنية، وال قاضي المحكمة المركزية في القدس، أبراهام روبين، في االعتبار العبث المتمثل في عدم السماح لبلدية نابلس بتوسيع نطاق صالحياتها التخطيطية منذ 32 عاماً.

● لقد مُنحت عائلة خطاب مهلة شهر إلخراج محتويات المنزل، ويقول خطاب 12عند االقتباس يرجى ذكر المصدر بعد أقل من شهر على الهدم: "استأجرنا شقة صغيرة، ال تتسع لكل ما أخرجناه من البيت الجديد. هناك أشياء كثيرة ما زالت داخل الصناديق ".وقد ترك وراءه أحواض مياه وخزان ماء مكسور وألواح خشب، وبقيت متناثرة في المكان، وحتى القطط الـ 14 التي كان يطعمها تركها خلفه، واقترب بعضها يحتك بساقيه حين صعد إلى كومة الخرسانة المحطمة التي كانت يوماً منزله. كانت تلك المرة ألاولى التي ينكسر فيها صوته وهو يستعيد يوم الهدم وما سبقه

● .يصعب على خطاب فهم لماذا لم توقف السلطات بناء منزله فور بدايته سنة 2214 ،ويقول: "لماذا انتظروا حتى نستثمر كل مدخراتنا وأكثر؟ لماذا انتظروا حتى سنة 2221 ،حين تلقينا أول أمر بوقف العمل؟" ويرجَّح أن ألمر صدر حين بدأ بناء مبانٍ في مستوطنة "هار براخا"، الموجودة أيضاً في المنطقة "ج". وتقع المستوطنة على السفح الجنوبي لجبل جرزيم، وعلى مسافة جوية ت بْعُدُ نحو كيلومترين من منزل خطاب المهدوم، بينما يزيد الوادي الفسيح بينهما المسافة الفعلية ● .وفي تقديره، يشير خطاب إلى سلوك إلدارة المدنية الخاضعة لوزير المالية بتسلئيل سموتريتش، أحد مؤسسي "رغافيم": فهي مستعدة إلرسال جرافاتها عميقاً داخل منطقة حضرية لتنفيذ خطته القائمة على التوسع المتواصل للتجمعات اليهودية، بينما يُترك للفلسطينيين االكتفاء بستة جيوب مكتظة إلى أقصى حد، على نحو 18 %فقط من مساحة الضفة الغربية 13 .